

درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات
الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة
الدولي رقم - (1) "عرض القوائم المالية"

**Degree of commitment of the Jordanian Public
Shareholding Companies Accounting
Disclosure Requirements in its Financial Statements in
Accordance with International Accounting Standard -
(1) "Presentation of Financial Statements"**

إعداد الطالب

عز الدين محمود الطميزي

إشراف

الدكتور عبدالله أحمد الدعاس

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم
المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

تشرين الأول / 2011 م

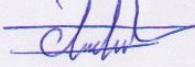
ب

ب

تفويض

أنا الموقع أدناه " عز الدين محمود الطمبيزي " أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد
نسخ من رسالتي للمكتبات الجامعية أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص المعنية
بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: عز الدين محمود الطمبيزي

 التوقيع:

التاريخ: 2011 / 11/22 م

ج

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها :

درجة التزام الشركات المساهمة العامة الاردنية بمتطلبات الاصلاح
المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1)

"عرض القوائم المالية"

وأجيزت بتاريخ 11/22 / 2011 م

التوقيع



..... رئيساً
..... مشرفاً
..... عضواً خارجياً

• أعضاء لجنة المناقشة:

1. أ.د عبد الناصر إبراهيم نور .
2. د. ميدانه أحمد الداعس .
3. د. خالد راغب الخطيب .

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي لا يبلغ وصف صفاته الواسعات، ولا يدرك كنه عظمته المتقرون، ويقر بالعجز عن مبلغ قدرته المعتبرون، الذي أحصى كل شيء عدداً وعلماً، ولا يحيط خلقه بشيء من علمه إلا بما شاء، أحمسه كثيراً، عدد خلقه وكلماته، وملء أرضه وسمواته، وأسأل الله الصلاة على نبيه محمد - صلى الله عليه وسلم -، وعلى آله الطيبين الطاهرين.

أما بعد: أما الشكر فله سبحانه، ولا يبلغ العبد شكر ربه إلا بشكر من أجرى على أيديهم النعمة، فقد روي أبو داود عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - انه قال: "لا يُشكّر الله من لا يشّكر الناس"

وامتناناً لهدي النبي - محمد صلى الله عليه وسلم -، واعترافاً بالفضل الجميل، فإنني أتوجه بخالص شكري وتقديري، وعظيم عرفاني وامتناني، إلى أستاذي الفاضل الدكتور عبدالله أحمد الدعايس على تكرمه بقبوله تليداً له، وتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، والذي أسرني بسعة أفقه، ورحابة صدره، وطيب تعامله، وتعهدني بتقديم النصح والمشورة طوال فترة إعداد هذه الرسالة، فله مني جزيل الشكر وبالغ الامتنان، وجراحته خير الجزاء، وتمتعه بموفور الصحة والعافية. كما يطيب لي بهذه المناسبة أن أسجل شكري وتقديري، وعظيم عرفاني وامتناني إلى لجنة مناقشة الرسالة، والحكم عليها، وتحملهم عناء قراءتها، رغم مشاغلهم وأعبائهم الكثيرة، فلهم مني كل الشكر والامتنان، وجراحته عنى خير الجزاء، ونفع الله بعلمهم رواد العلم والمعرفة، ومتعمقون بالصحة والعافية.

الإهادء

إلى الذين علمني أن الكرامة أغلى ما في الحياة، وأن الصفح والسماحة والتسابق
إلى الفضل والعفو والإيثار أجمل ما فيها

أبي رحمة الله، أمي آطאל الله في عمرها
والمتعلعين دوماً، بروح التضحية والطموح، إلى آفاق مستقبل تقدّر فيه القيم
وتنفتح أبوابه أمام العطاء الصادق

إلى إخواني وأخواتي الذين شاركوني السراء والضراء، فكانوا السند القوي
والقلب الصادق والرفيق المؤازر على طريق الكفاح
إلى كل عربي أحب أمته وتقانى في العمل على تنميتها وازدهارها وتوطيد دعائمه
وحذتها

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع تعثيراً عما يختلف في النفس وما يكنته
الضمير

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	تقويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	شكر وتقدير
هـ	الإهداء
و	قائمة المحتويات
ط	قائمة الجداول
كـ	الملخص باللغة العربية
نـ	الملخص باللغة الإنجليزية
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2	(1) المقدمة
4	(1) (2) مشكلة الدراسة وأسئلتها
6	(1) (3) فرضيات الدراسة
8	(1) (4) أهمية الدراسة
8	(1) (5) أهداف الدراسة
9	(1) (6) حدود الدراسة
10	(1) (7) التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
12	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
13	- (1) الإطار النظري
13	- (2) خصائص المعلومات المحاسبية
15	- (3) المعلومات المحاسبية
22	- (4) الإفصاح المحاسبي
34	- (5) الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1)
49	- (6) الدراسات السابقة العربية والاجنبية
62	- (7) ما يميز الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة
63	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات
64	- (1) منهج الدراسة
64	- (2) مجتمع الدراسة وعينتها
65	- (3) أداة الدراسة
65	- (4) المعالجة الإحصائية
67	الفصل الرابع: نتائج التحليل وإختبار الفرضيات
68	- (1) المقدمة
68	- (2) التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
76	- (3) اختبار فرضيات الدراسة

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
83	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
84	١- (أ) النتائج
92	٢- (ب) التوصيات
93	قائمة المراجع
94	أولاً: المراجع العربية
100	ثانياً: المراجع الأجنبية

قائمة الجداول

الفصل / رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
1.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في المركز المالي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1)	69
2.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الدخل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1)	70
3.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1)	72
4.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التغير في حقوق المساهمين وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1)	73
5.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الإيضاحات والتفسيرات وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1)	75
6.4	نتائج اختبار ٢ لعينة واحدة للالتزام الشركات المساهمة العامة الأردنية) قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في المركز المالي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1)	76

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	الفصل / رقم الجدول
77	نتائج اختبار ٧ لعينة واحدة للالتزام الشركات المساهمة العامة الأردنية) قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الدخل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1)	7.4
78	نتائج اختبار ٧ لعينة واحدة للالتزام الشركات المساهمة العامة الأردنية) قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1)	8.4
80	نتائج اختبار ٧ لعينة واحدة للالتزام الشركات المساهمة العامة الأردنية) قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التغير في حقوق المساهمين وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1)	9.4
81	نتائج اختبار ٧ لعينة واحدة للالتزام الشركات المساهمة العامة الأردنية) قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الإيضاحات والتفسيرات وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1)	10.4
82	ملخص نتائج اختبار الفرضيات	11.4

**درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح
المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) عرض
القوائم المالية**

إعداد

عز الدين محمود الطميمي

إشراف

الدكتور عبد الله أحمد الدعاس

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية. تكون مجتمع الدراسة الحالية من الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي للعام 2011 حيث تم اختيار شركات مساهمة عامة بطريقة عشوائية واجراء الدراسة المطلوبة عليها وفقاً لقواعد الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في التقارير المالية. أما عينة الدراسة فقد شملت تحليل التقارير المالية السنوية لهذه الشركات وتحليل مستوى ، ودرجة الإفصاح فيها، 2007 – 2010. وتم الاعتماد على التقارير المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي ملحق (1) حيث تم تحليل مستوى الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1). أظهرت نتائج الدراسة أن درجة الالتزام في تطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة المركز المالي

من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية بشكل عام هي ثلاثة سنوات. وأن درجة الالتزام في تطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة الدخل من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية بشكل عام هي ثلاثة سنوات، أما على مستوى القطاع فيبين الجدول أن درجة الالتزام في تطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة الدخل من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية تراوحت بين السنتين والثلاث سنوات. كما أن درجة الالتزام في تطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية بشكل عام هي ثلاثة سنوات. وأن درجة الالتزام في تطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة التغير في حقوق المساهمين من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية بشكل عام هي ثلاثة سنوات. وأن درجة الالتزام في تطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة الإيضاحات والتفسيرات من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية بشكل عام هي ثلاثة سنوات، أما على مستوى القطاع فيبين الجدول أن درجة الالتزام في تطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة الإيضاحات والتفسيرات من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية تراوحت بين السنتين والثلاث سنوات. كما اظهرت نتائج الدراسة أن الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) تتلزم في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في المركز المالي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية عند مستوى (0.05). وكذلك تتلزم الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الدخل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية عند مستوى (0.05). كما وان النتائج اظهر ان الشركات المساهمة العامة الأردنية تتلزم (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية عند مستوى (0.05). و تتلزم الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التغير في حقوق المساهمين وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية عند مستوى (0.05). كما و تتلزم الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الإيضاحات والتفسيرات وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية عند مستوى (0.05).

وقد خرجت الدراسة بجملة من التوصيات:

- الاهتمام بالإفصاح المتعلق بالبنود التي لم يتم الإفصاح عنها والواردة في نتائج الدراسة.
- الاهتمام بتطبيق دراسات أخرى تناولت موضوع الدراسة الحالية.
- أخذ النتائج بعين الاعتبار والعمل على الأخذ بالتوصيات التي خرجت بها الدراسة.

٤

Degree of commitment of the Jordanian Public shareholding companies accounting disclosure requirements in its financial statements in accordance with International Accounting Standard - (1) "Presentation of Financial Statements

Prepared by:

Eiz_Al deeen mahmood Altomaizi

:Supervised by

Dr.

Abdalah Daas

Abstract

The study aimed to identify the degree of commitment of the Jordanian associated manufacturing companies in its financial statements according to international accounting standard“ .(1) Presentation of financial statements .”The study sample consisted of all Jordanian public companies listed on the Amman Financial Market in 2011 .They choose of joint stock companies were randomly and make the study on them according to the rules of disclosure of accounting set forth in the financial reports. The sample was consisting of Analysis of annual financial reports for these companies and the level of disclosure in it 2007-2012. He has depend on financial reporting of

public shareholding companies listed on the Amman financial Market Supplement (1) where the level of accounting disclosure was analyses in financial statements according to International Accounting Standard number (1), the study results indicated the degree of commitment in applying disclosure requirement in statement financial position by the Jordanian public shareholding companies in general for three years , the degree of commitment in applying disclosure requirement in income statement by the Jordanian public shareholding companies in general for three years, at the sector level the table shows the degree of commitments disclosure requirement in income statement from Jordanian public shareholding companies ranged between two and three years . the study results also showed that Jordanian public shareholding companies (industrial sector, tourism sector, commercial sector (comity in applying the demand of accounting disclosure requirements in financial position in according to International Accounting Standard Number. (1) Presentation of Financial Statements at the level of (.0.05)the study results also showed that Jordanian public shareholding companies (industrial sector, tourism sector, commercial sector (comity in applying the demand of accounting disclosure requirements in income statement according to International Accounting Standard Number. (1) Presentation of Financial Statements at the level of (.0.05)and the results also showed that the Jordanian public shareholding companies is committed to (industrial sector, tourism sector, commercial sector) in the application of accounting disclosure requirements in the statement of cash flows according to International Accounting Standard Number. (1) Presentation of Financial Statements at the level of) (.0.05And is committed to Jordanian public shareholding companies (industrial sector, tourism sector, commercial sector) in the application of accounting disclosure requirements in the list of the change in shareholders' equity and according to International Accounting Standard Number (1) Presentation of Financial Statements at the level of (.0.05) and Jordanian public shareholding companies commites to (industrial sector, tourism sector, commercial sector) in applying accounting disclosure requirements in the list of the change in shareholders' equity and in accordance with International Accounting Standard Number. (1) Presentation of

٤

Financial Statements at the level of (.05) And also Jordanian public shareholding companies committed to) industrial sector, tourism sector, commercial sector) in the application of accounting disclosure requirements in the list of clarifications and interpretations in according International Accounting Standard Number.

(1) Presentation of Financial Statements at the level of(.05)

. The survey has a number of recommendations:

- attention to disclose on the items that have not been disclosed which contained in the results of the study
- attention to the application of other studies on the subject of the present study
- Taking into account the results and work on adopting the recommendations that emerged from the study.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- (1 - 1) : المقدمة
- (1 - 2) : مشكلة الدراسة وأسئلتها
- (3 - 1) : فرضيات الدراسة
- (4 - 1) : أهمية الدراسة
- (5 - 1) : أهداف الدراسة
- (6 - 1) : حدود الدراسة
- (7 - 1) : التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

(١-١) : المقدمة

لعبت ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات دوراً مهماً في عولمة النشاط الاقتصادي، إذ غيرت ماهية الأعمال العالمية في الوقت الحاضر بشكل كبير مما كان عليه الوضع في العقود السابقات. فعولمة التجارة العالمية والشخصية والتكنولوجي، وانتشار الشركات متعددة الجنسيّة، وعولمة رأس المال وإزالة القيود والحواجز على انتقال رؤوس الأموال بين الدول، وظهور تقنيات جديدة في تداول الأوراق المالية في أسواق المال العالمية، كل ذلك عزّزَ من أهمية مبدأ الإفصاح وضرورة توفير منشآت الأعمال المختلفة لمعلومات تتسم بالشفافية والموثوقية والمصداقية ليتمكن مستخدمو التقارير المالية من اتخاذ قرارات رشيدة. مما أدى إلى ضرورة وجود معايير محاسبية عالمية موحدة تتصف بالتجانس و إبلاغ مالي بلغة محاسبية واحدة وتقارير مالية شفافة و قابلة للمقارنة.

وقد ظهرت أهمية موضوع الإفصاح في المملكة الأردنية الهاشمية إثر الزيادة المستمرة في عدد الشركات المساهمة العامة، فقد لعب مبدأ الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية دوراً مهماً ومركزاً في إعداد البيانات المحاسبية المنصوصة، إذ يلقى هذا المبدأ اهتماماً كبيراً من قبل هيئات البورصة العالمية، ومن المجتمع المهني المحاسبة ومن الجهات الرقابية على المهنة. وقد اعتمدت جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين معايير المحاسبة الدولية بموجب التعميم

الصادر عنها رقم (54) لعام 1989م، والذي أوجب على المحاسبين ومدققي الحسابات التقيد بمعايير المحاسبة الدولية عند إعداد البيانات المالية اعتباراً من السنة المنتهية في 31/12/1990م. وكذلك الحال، فقد ألزمت تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية و معايير التدقيق رقم (1) لسنة 1998م الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية التي بدأ العمل بها اعتباراً من 1/9/1998م جميع الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة بما فيها (الشركات المساهمة العامة) بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية، كما وتضمن قانون الشركات العديد من النصوص التي تعزز مبدأ الإفصاح في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية (بني خالد، 2007).

تعد الشركات المساهمة من القطاعات المهمة، التي تؤثر على الحياة الاقتصادية للمجتمع التي تعمل في محيطه، كما تسهم في زيادة الاستثمارات في المنشآت التي يحتاجها المجتمع من خلال التزامها بالقوانين والتشريعات المفروضة عليها. كما أن الشركات المساهمة تعد ببياناتها المالية التي تحتوي على المعلومات الضرورية والمفيدة بالنسبة لمتخذى القرارات. وتعد هذه البيانات على شكل قوائم مالية بهدف الاستفادة منها في اتخاذ القرارات المختلفة. وتشمل قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغير في تحقيق الملكية، والإيضاحات والقوائم الأخرى، والمواد التفسيرية التي تشكل جزءاً مكملاً للقوائم المالية، بالإضافة إلى المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية الأخرى التي تقوم الشركات بإصدارها. وتعد هذه المعلومات المصدر الأساس بالنسبة للمستخدمين (المطارنة، 2006).

وتهدف هذه القوائم التي تصدرها الشركات إلى توفير معلومات عن المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للشركة. وتكون هذه المعلومات مفيدة لمستخدمين متتنوعين داخل الشركة وخارجها لتقدير الأداء واتخاذ القرارات. لذلك يجب أن تظهر هذه القوائم جميع المعلومات الرئيسية التي تهم الفئات المختلفة التي لا تملك مصادر أخرى للحصول على المعلومات، ومن الواجب أن تعبر القوائم المالية عن الوضع المالي الحقيقي للشركة. لذلك كان هناك اهتمام من قبل الجهات الرسمية والمنظمات المهنية بموضوع الإفصاح وما يتعلّق به من معلومات وتوقيت الإفصاح عن هذه المعلومات إذ إن الهدف الأساس من الإفصاح هو أن تشمل القوائم المالية على معلومات مفيدة لمستخدمو القوائم المالية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة. كما ويساعد الإفصاح المحاسبي متذبذبي القرارات الاقتصادية في تقويم المركز المالي والأعمال والإنجازات التي تقوم بها تلك الشركات لذا أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) "عرض البيانات المالية" الذي يعالج موضوع العرض والإفصاح في القوائم المالية (الخطيب، 2002).

إن الالتزام بمتطلبات الإفصاح يساعد الشركات في عمل مقارنات لقوائم المالية لنفس المنشأة لسنوات عدة وللقوائم المالية للمنشآت الأخرى المشابهة. كما أنه يساعد في تحقيق العدالة بين الفئات المختلفة من مستخدمو القوائم المالية، الأمر الذي يقلل من فرص المتاجرة بالمعلومات الداخلية.

(1-2): مشكلة الدراسة وأسئلتها

تمثل القوائم المالية التي تصدرها الشركات المساهمة العامة مصدرًا مهمًا للمعلومات المالية، إذ إن مستخدمو القوائم المالية يحتاجون لمعلومات ملائمة وموثوقة وقابلة للمقارنة، لتساعدهم في

تقويم المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية وتأتي أهمية المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) "من اعتباره مصدرًا رئيسياً للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في هذه الأسواق. ضمن هذا السياق في الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بالنسبة للشركات المساهمة. وتكمّن مشكلة الدراسة في إلجمان الشركات المساهمة العامة العاملة عن الإفصاح الكافي والملازم والذي يؤثر سلباً على قدرة مستخدمو القوائم المالية على اتخاذ القرار الاستثماري. وكذلك تحديد معوقات الإفصاح في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة، وبيان أثر حجم الشركة أو طبيعة النشاط على درجة الإفصاح لدى هذه الشركات، ودراسة معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح وبيان ملامعتها لبيئة العمل الأردنية، ومن ثم تحديد أهم العوامل التي تعد قيداً على متطلبات الاتجاهات المعاصرة للتوسع في الإفصاح حتى يمكن أن يستفيد منها مستخدمو القوائم المالية. لذلك يجب أن تكون هذه القوائم المالية معدة حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض البيانات المالية".

وفي ضوء ذلك تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض البيانات المالية"؟ ومن هذا السؤال الرئيس تتفرع الأسئلة التالية:

1. ما درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في المركز المالي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية".

2. ما درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الدخل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية".

3. ما درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية".

4. ما درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التغير في حقوق المساهمين وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية".

5. ما درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الإيضاحات والتفسيرات وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية".

(1 - 3): فرضيات الدراسة

وفي ضوء ذلك تتمثل فرضيات الدراسة في الفرضية الرئيسية التالية: لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض البيانات المالية" وبناء على ذلك تتفرع الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الاولى (HO₁)

لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة المركز المالي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية".

الفرضية الثانية (HO₂)

لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الدخل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية".

الفرضية الثالثة (HO₃)

لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية".

الفرضية الرابعة (HO₄)

لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التغير في حقوق المساهمين وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية".

الفرضية الخامسة (HO₅)

لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الإيضاحات والتفسيرات وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية".

(٤-١) : أهمية الدراسة

تبغ أهمية الدراسة من أهمية الأهداف التي تسعى لتحقيقها والمتمثلة بمعرفة مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (١) "عرض البيانات المالية" باعتبار أن القوائم المالية تظهر حقيقة المركز المالي للشركة المساهمة العامة، وهي مصدر مهم للمعلومات بالنسبة لمستخدمو القوائم المالية، ولما لها من أثر على اتخاذ القرارات الاقتصادية. كذلك تعود فوائد الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية على مستخدمو المعلومات المحاسبية من خلال رفع جودة المعلومات وقابليتها للمقارنة وتعظيم كفاءة سوق المال، وكذلك مساعدة الشركات المساهمة العامة الأردنية على الوصول إلى إعداد قوائمها المالية لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (١) "عرض البيانات المالية"، بالإضافة إلى أن الدراسة ستساعد في فتح آفاق جديدة للبحث العلمي في مجال معايير المحاسبة في الأردن. كما وأنها ستسهم في إثراء المكتبة العربية بشكل عام، والمكتبة الأردنية بشكل خاص.

(٥-١) : أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة بما يأتي:

1. التعرف إلى أي مدى تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في المركز المالي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١) "عرض القوائم المالية".

2. بيان مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الدخل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية".
3. التعرف على مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية".
4. بيان مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التغير في حقوق المساهمين وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية".
5. التعرف على مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الإيضاحات والتفسيرات وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية".

(1-6): حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة الحالية بالآتي:

الحدود الموضوعية: تتحدد الدراسة الحالية بمعرفة درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض البيانات المالية".

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة الحالية على الشركات المساهمة العامة في الأردن (القطاع الصناعي، التجاري، السياحي).

الحدود الزمنية: تم الاعتماد على التقارير المالية المنشورة للشركات الخاصة بعينة الدراسة وذلك خلال الفترة الزمنية (2006-2010).

(1 - 7) : التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة

الإفصاح المحاسبي وفق المعيار المحاسبي رقم (1) "عرض البيانات المالية": يقتضي معيار المحاسبة الدولي رقم (1) أن توضح المنشأة عن المعلومات المقارنة (بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) للفترة السابقة. واقتراح بعضهم على أنه يجب على المنشآت أن تتبني المعايير الدولية للمرة الأولى، وأن توضح عن المعلومات المقارنة لأكثر من فترة سابقة بالنسبة للمنشآت التي طبقت مسبقاً المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وتكون عادة إمكانية الوصول إلى البيانات المالية المعدة على أساس مقارن لعدة سنوات (جمعية المجمع العربي للمحاسبين، 2009).

جودة المعلومات المحاسبية: تتحدد مفاهيم جودة المعلومات بالخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقدير نوعية المعلومات، وهي: الملاءمة، القابلية لفهم، القابلية للمقارنة، الموضوعية، الدقة (المطارنة، 2006).

درجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح: هي الدرجة التي حصل عليها الباحث في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العامة على أساس مستوى التطبيق لهذه الدرجة لمدة خمس سنوات.

الأصول البيولوجية: فهو حيوان حي أو نبات، ويعرف الإنتاج الزراعي على أنه الإنتاج المحصور من الأصول البيولوجية الخاصة بالمنشأة، ويصف المعيار أيضاً المعالجة المحاسبية للأصول البيولوجية خلال فترة النمو والفقدان والإنتاج والتولد وكذلك المعالجة المحاسبية للقياس المبدئي للإنتاج الزراعي في وقت الحصاد.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

- (1-2) : الإطار النظري
- (2-2) : خصائص المعلومات المحاسبية
- (2-3) : المعلومات المحاسبية
- (4-2) : الإفصاح المحاسبي
- (2-5) : الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1)
- (2-6) : الدراسات السابقة العربية والأجنبية
- (2-7) : ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

ستتناول هذه الدراسة الأدب النظري المتعلق بمعرفة مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض البيانات المالية"، ودراسات السابقة ذات الصلة بموضع الدراسة الحالية، وفيما يلي إيضاح لكل منها.

2-1 الإطار النظري:

يعد الهدف المباشر لتطبيق الإفصاح في الشركات المساهمة العامة هو إعادة لتطبيق النقا في تقييم الأداء لهذه الشركات. وتعد عملية الإفصاح أمراً بالغ الأهمية في كثير من القطاعات وفي ظل التناقض البيئي الشديد والذي يتطلب نظم معلومات محاسبية ذات بيانات عالية الجودة واضحة ومفصح عنها. وتعد معرفة العوامل المؤثرة في تطبيق الإفصاح المحاسبي أمراً مهما في ضمان جودة البيانات في نظم المعلومات والمحاسبة الذي يعد أمراً مرغوباً فيه. وبناء على مراجعة الأدبيات السابقة وتقييم نتائج أبحاث كثيرة تناولت موضوع متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، فقد تبين أن هناك ضرورة ملحة للالتزام بالشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية.

2-2 خصائص المعلومات المحاسبية:

إن الاستفادة من القوائم المالية تتوقف على عدة صفات يجب عن توفرها في المعلومات الواجب أن تتضمنها هذه القوائم، ويمكن إدراج هذه الصفات على النحو التالي: (1997، Arens & James).

1. **الملاءمة:** وتعني أن تكون هذه المعلومات متعلقة بموضوع القرار ومعبرة عنه وذلك لتلبية حاجة مستخدميها بإذنكم من معرفة احتمالات المستقبل.
2. **القابلية للفهم والاستيعاب:** بإذنكم مستخدمو القوائم المالية من فهمها واستيعابها، ويشرط أن يكون لديهم إمام معقول بالقوائم المالية والإيضاحات المتعلقة بها.
3. **الحياد:** يجب أن يتم التعبير عن المواضيع المالية بصورة محايضة غير متحيزه وبعيدة عن التحريف، وأن لا يتم إعدادها وفقاً لغایات محددة مسبقاً، وذلك حتى تتعزز الثقة بها ومن ثم إمكانية الاعتماد عليها.
4. **التوقيت المناسب:** أي أن يتم تقديم القوائم المالية للمستفيدين منها في الوقت المناسب حتى لا تفقد أهميتها وملاءمتها لقراراتهم.
5. **قابلية المقارنة:** ويقصد بذلك توفير معلومات خاصة بعده فترات مالية، حتى يتسنى للمستفيد منها مقارنتها مع بعضها. وهذه الصفة تعتمد على مبدأ الاتساق في المحاسبة، أي اتباع الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة في الفترات المالية الماضية، والإفصاح عن أي تغيير في تلك الطرق أو السياسات وتأثيره المتراكم على القوائم المالية.
6. **الشمولية:** بمعنى أن تكون المعلومات المالية متكاملة في حدود متطلبات الأهمية النسبية والتكلفة، حتى تتعزز ثقة المستفيدين منها، وبالتالي تزداد رغبتهم في الاعتماد عليها.
7. **التمثيل الصادق:** وهو أن تعبر المعلومات المالية بصورة عادلة عن نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي.

8. **الموثوقية:** بمعنى أن تكون هذه القوائم محل ثقة للمهتمين بها بما تتضمنه من بيانات ومعلومات حقيقة.

9. **المادية (الأهمية النسبية):** تعد المعلومات مادية إذا كان من الممكن أن يؤثر عدم الإفصاح عنها على القرارات الاقتصادية للمستخدمين إذا أخذت بناء على البيانات المالية.

10. **الجوهر فوق الشكل:** يجب مراعاة الجوهر الاقتصادي على حساب الشكل القانوني.

11. **الحذر:** مراعاة حالة عدم التأكيد في قياس الإيرادات والمصروفات والأصول والمطلوبات.

(3-2) المعلومات المحاسبية

لهذا تعد المعلومات المحاسبية المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرار الإداري. وهي مجموعة من المكونات المرتبطة مع بعضها البعض بشكل منتظم من أجل إنتاج المعلومات المفيدة، وإيصال هذه المعلومات إلى المستخدمين بالشكل الملائم والوقت المناسباً، من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم. ومن المتعارف عليه كذلك أن المعلومات تتكون من ثلاثة مكونات رئيسية: المعلومات المدخلة، والمعلومات التي تم معالجتها من خلال العمليات المنطقية والمحاسبية، والمخرجات وهي الصورة النهائية للمعلومات. وتعد المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال استخدامها. ويقصد بمفاهيم الإفصاح المحاسبى تلك الخصائص التي يجب أن تنسن بها المعلومات المفيدة. هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة (Rodica . 2000).

ويحتاج كل موقع من مواقع اتخاذ القرارات إلى المعلومات المحاسبية سواءً في المستويات الدنيا لمعرفة سير العمل اليومي، أو في مستوى الإدارة الوسطى لمعرفة مستوى جودة وكفاءة الأداء. أو مستوى الإدارة العليا في شكل الموازنات الرأسمالية التي توضح نتائج القرارات الاستثمارية المختلفة في الأجل الطويل والعائد المتوقع على هذه الاستثمارات. وتفاعل نظام المعلومات المحاسبية مع سائر النظم الفرعية الأخرى مثل نظام معلومات الإنتاج والأفراد والتمويل والمعلومات المحاسبية، هي أهم مخرجات النظام المحاسبي والتي تُستخدم في أعمال التخطيط والمراقبة لأنشطة الوحدة الاقتصادية. إذ تعد هذه المعلومات هي المدخلات الأساسية لدراسة وتطوير نظم المعلومات المستخدمة داخل الوحدة الاقتصادية. وتوفير المعلومات المحاسبية يسهم في توفير الخبرات وفهم كبير لأنشطة المختلفة. و العلاقات المتشابكة بين الأقسام والنظام العاملة داخل الوحدة الاقتصادية مساهمة، فعالة في دراسة وتحليل النظم الحالية واقتراح ما يلزم لتحسين وتطوير هذه النظم وخاصة عندما تظهر مشاكل أو معوقات في نظم المعلومات الحالية .(James & lee & Wang، 2000)

وتتحدد مفاهيم الإفصاح المحاسبي بالخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقسيم نوعية المعلومات المحاسبية. ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع القوائم الحالية ولتقسيم المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق فرق محاسبية بديلة، وفي التمييز بين ما يعد ضروريا وما لا يعد كذلك. إذ تقسم فوائد المعلومات المحاسبية على أساس أهداف القوائم المالية التي يرتكز فيها الاهتمام على

مساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالمنشأة (Wang، 2000)

.(James & lee &

ويؤدي التركيز على أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي من مصادر المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات إلى قاعدة عامة لنقييم الطرق المحاسبية البديلة والاختيار من بين الأساليب المتاحة للإفصاح. وطالما أن هناك مجالاً للمفاضلة بين طرق المحاسبة وأساليب الإفصاح فإنه يجب اختيار طريقة المحاسبة أو أسلوب الإفصاح الذي يعطي المعلومات الأكثر فائدًا لمساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين على اتخاذ قراراتهم. وبعد الإفصاح واحدًا من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً التي تعرف على أنها:- مجموع القواعد التي تحكم إعداد التقارير المالية، وهي تحدد ما ينبغي إظهاره من المعلومات في هذه التقارير، كما تحدد كيفية قياسها وعرضها فيه. ويعني مبدأ الإفصاح أن مستخدمو القوائم المالية ينبغي أن يتعرفوا على كفاءة الحقائق اللازمة لفهم الصحيح لهذه القوائم والتعرف على حقيقة المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها وقد يتم تحقيق الإفصاح المحاسبي داخل القوائم المالية ذاتها أو عن طريق ملاحظات إيضاحية ترافق مع هذه القوائم (البستاني، 2005).

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية (Beaugrand & Mlachila . 2002 .) إذ تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من تستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من تستخدمها بصورة غير مباشرة.

إن الحاجة لتحديد الجهة أو الفئة المستخدمة للمعلومات المحاسبية تتبع من حقيقة أساسية هي أن الأغراض التي ستسخدم فيها هذه المعلومات من قبل جهات مختلفة تكون أيضاً مختلفة.

لذا فإن الحاجة لتحديد الجهة أو الفئة المستخدمة للمعلومات تسبق الحاجة لتحديد غرض استخدامها. كما أن تحديد هذه الجهة سيساعد في تحديد الخواص الواجب توفرها في تلك المعلومات من وجهة نظر تلك الجهة، وذلك سواء من إذ المحتوى أو الشكل أو صورة العرض.

لأن مدى ملاءمة مجموعة من الإيضاحات المتوفرة في البيانات المالية. ستتوقف في جانب كبير منها على مدى متناسبة الجهة المستخدمة لهذه البيانات من مهارة وخبرة في تفسير تلك الإيضاحات. مما يعني أن الإيضاحات التي تكون ملائمة لاستخدامات فئة أو جهة معينة، قد لا تكون بالضرورة ملائمة لاستخدامات فئة أو جهة أخرى لا تمتلك المهارة والخبرة المناسبة لفهم تلك الإيضاحات. وبناء على ذلك يجب إعداد التقارير المالية في ظل فرضية أساسية هي وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لهذه التقارير.

وفي جميع الأحوال، فإنه يجب أن يتوافر في أي مستخدم للبيانات المحاسبية الحد الأدنى من المهارة والخبرة والكفاءة، التي تمكنه من تفسير هذه المعلومات وتحليلها. ومن هنا ظهر ما يعرف بالقارئ المعياري "الذي يحتل من إدماهاراته في تفسير القوائم المالية مكاناً وسطاً بين المستخدم الماهر للمعلومات المحاسبية المستخدم غير الماهر".

ويجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملاءمة. وفي هذا الإطار "تلقي وجهتا نظر أهم مجمعين مهنيين في الولايات المتحدة الأمريكية، وهما: المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، و الجمعية

الأمريكية للمحاسبين (AAA). فقد عبرت الثانية عن وجهة نظرها حيال ذلك بالنص في أحد التقارير الصادرة عنها عام 1966 على ما يلي (1996، American Institute of Certified Public Accountants): "تعد الأهمية النسبية (Materiality) بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، وتعد الملائمة (Relevance) المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من الجهة الأخرى". و لا بد من تحديد الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات قبل تحديد ملائمتها، أو عدم ملائمتها إذ إن المعلومة الملائمة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل.

وتمثل الخطوة التالية في تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها. وتنتمي المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حالياً في البيانات المالية المحتواه في القوائم المالية التقليدية، وهي: قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة الأرباح المدورة، وقائمة التدفقات النقدية التي حل محل قائمة التغيرات في المركز المالي هذا إضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعد ضرورية. لكن نظراً لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية، تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية، التي تعد جزءاً لا يتجزأ من تلك القوائم.

فالمبادئ والأسس والممارسات المحددة التي تتبعها المنشأة في إعداد وعرض البيانات المالية، ويجب على الإدارة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية للمنشأة، بإذتميل البيانات المالية لكافة المتطلبات الخاصة بكل معيار محاسبية دولي منطبق عليها، وبتقسيم لجنة التفسيرات الدائمة (Walker، 2006). يلعب معيار الإفصاح دوراً مهماً ومركزاً سواء في نظرية المحاسبة، أو في

الممارسات المحاسبية، وقد تكرست أهمية هذا المفهوم بعد ما لقيه من اهتمام كبير من عدة جهات

منها (السلطان، 1990) :

- الجمعيات المهنية المحاسبية.

- إدارات البورصات العالمية.

3- الباحثون المهتمون خاصة ببحث الجوانب المختلفة لفرضية السوق المالي الكفاء،

ودراسة انعكاساته على حركة تداول ونطليات أسعار الأوراق المالية.

وإن أية مناقشة أو بحث لطبيعة الإفصاح الكامل (الشامل)، لابد أن تتم في إطار

أغراض المحاسبة المالية، التي تتركز في نهاية الأمر حول غرض رئيس هو توفير المعلومات

الملاءمة للفئات المستخدمة للبيانات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تتعلق بالمنشأة

مصدر البيانات. كما تهيئ للمستخدمين بعض المؤشرات المالية التي تمكّنهم من التنبؤ ببعض

المتغيرات الرئيسية لتلك المنشأة كقوتها الإيرادية مثلاً، أو قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة أو

طويلة الأجل.

تختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توفرها

في البيانات المالية المنشورة. وينبع هذا الاختلاف أساساً من اختلاف مصطلح الأطراف ذات

العلاقة، الذي يعكس على الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف نحو المشكلة، "نظرة الطرف

المسؤول عن إعداد البيانات المالية المنشورة مثلاً وهو إدارة المنشأة حيال مشكلة الإفصاح قد لا

تلقي بالضرورة مع نظرة من يدقق هذه البيانات ولا مع نظرة من يستخدمها من رجال الأعمال،

كما أن نظرة هؤلاء جميعاً قد لا تلتقي أيضاً مع نظرة جهات الرقابة والإشراف على المهنـة كدواين المحاسبة، والبنوك المركزية، وهـيئـات البورصـة والمـاجـامـعـ المـهـنـيـةـ" (باشـيخـ، 2005).

ومن الصعب جداً توفير مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته الكاملة في هذا المجال. وعلى هذا الأساس لا بد من وضع المشكلة ضمن إطار عام يضمن التوفيق بين وجهات نظرها، وبشكل يوفر الاتفاق على حد أدنى من الإفصاح المرغوب فيه وبكيفية تحقق المصالح الرئيسية لتلك الأطراف.

و ضمن هذا السياق يحدد الباحثون مستويين من مستويات الإفصاح هما (Garrod, 1999) :

1. المستوى المثالي للإفصاح The Ideal Level of Disclosure

2. المستوى المتاح أو الممكن من الإفصاح The Attainable Level of Disclosure

ومع أنه يمكن من الناحية النظرية البحـثـةـ تحـدـيدـ العـوـاـمـ وـالـاعـتـبـارـاتـ الـتـيـ تـحـدـدـ المـسـتـوـىـ المـثـالـيـ لـلـإـفـصـاحـ،ـ إـلـأـ أـنــ ماـ يـجـبـ فـهـمـهـ هوـ أـنــ هـذـاـ المـسـتـوـىـ لـاـ يـمـكـنـ توـفـرـهـ مـنـ نـاـحـيـةـ وـاقـعـيـةـ،ـ وـذـلـكـ لـعـدـةـ أـسـبـابـ أـهـمـهـاـ عـدـمـ إـلـامـ الـكـامـلـ بـطـبـيـعـةـ النـمـاذـجـ الـمـخـلـفـةـ وـالـمـتـعـدـدـ لـلـقـرـارـاتـ الـتـيـ تـعـدـ الـبـيـانـاتـ الـمـحـاسـبـيـةـ بـمـثـابـةـ الـمـدـخـلـاتـ لـهـاـ.ـ وـعـدـمـ إـلـامـ بـحـسـاسـيـةـ هـذـهـ الـقـرـارـاتـ لـلـبـدـائـلـ الـمـخـلـفـةـ مـنـ الـمـعـلـومـاتـ الـمـحـاسـبـيـةـ.ـ إـضـافـةـ إـلـىـ التـقـاوـتـ الـكـبـيرـ الـحـادـثـ فـيـ اـسـتـجـابـةـ مـتـخـذـيـ تـالـقـرـارـاتـ لـأـنـمـاطـ الـمـعـلـومـاتـ الـمـحـاسـبـيـةـ.ـ إـضـافـةـ إـلـىـ التـقـاوـتـ الـكـبـيرـ الـحـادـثـ فـيـ اـسـتـجـابـةـ مـتـخـذـيـ تـالـقـرـارـاتـ لـأـنـمـاطـ الـمـعـلـومـاتـ الـمـحـاسـبـيـةـ.ـ فـيـ كـثـيرـ مـنـ الـأـحـيـانـ مـحـلـ تـسـاؤـلـ بـسـبـبـ حـقـيـقـةـ خـضـوعـ هـذـهـ النـظـمـ لـلـعـدـيدـ مـنـ الـقـيـودـ وـالـمـحـدـدـاتـ الـمـفـروـضـةـ عـلـيـهـاـ مـنـ خـلـالـ مـجـمـوـعـةـ مـنـ الـفـروـضـ وـالـأـعـرـافـ الـمـحـاسـبـيـةـ،ـ الـتـيـ تـحـكـمـ أـسـلـيـبـ جـمـعـ وـقـيـاسـ مـخـرـجـاتـ هـذـهـ النـظـمـ،ـ إـضـافـةـ إـلـىـ مـوـضـوـعـ الـكـلـفـةـ وـالـمـنـفـعـةـ.

(2-4) : الإفصاح المحاسبي

تعددت التعریفات الخاصة بالإفصاح، إذ ذهب بعضهم إلى أن المقصود بالإفصاح عرض المعلومات المهمة للمستثمرين والمساهمين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتبؤ بمقداره الشركة على تحقيق الأرباح في المستقبل ومقدرتها على سداد التزاماتها.

كما عرّف الإفصاح المحاسبي على أنه: شمول التقارير المالية على جميع المعلومات الالزمه لاعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية (السيد، 1983).

ومن جهة أخرى فقد عرف الإفصاح المحاسبي بأنه: تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد (جرن، 2003).

كما ويعرف الإفصاح المحاسبي بأنه إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل (الحيالي، 1996).

ونلاحظ أن التعريف السابقة ركزت على ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المنشأة دون تضليل، إذ يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم. إلا أنها اختلفت فيما بينها حول كمية ومقادير المعلومات المقدمة إلى مستخدميها. بينما ينظر جانب آخر إلى الإفصاح على أنه إجراء يتم من خلاله اتصال الشركة بالعالم الخارجي وأن المحصلة النهائية للإفصاح إنما تتمثل في القوائم المالية والبيانات والمعلومات التي تظهر من

خلالها. فهو يعني أن تتضمن التقارير المالية بعدها ووضوح معلومات موثوق بها، وأن تظهر الفوائد المالية للشركة كافة المعلومات الرئيسية التي تهم الفئات الخارجية عن الشركة التي تساعدها على اتخاذ قراراتها الاقتصادية تجاه الشركة بصورة واقعية وحقيقية، وأن تعهد الشركة بتقديم تلك المعلومات بصفة دورية (الجمال، 2008).

تتميز العمليات والأنشطة المحاسبية في الشركات بالتنوع والدقة والسرعة في إنجاز المهام، لذلك فإن محاسبة الشركات يجب أن تكون على درجة عالية من المرونة والوضوح والسرعة بإذيسهل معها استخراج البيانات المحاسبية والكشفات والمعلومات الازمة في الوقت المناسبً. ومن هنا تتأتى أهمية الإفصاح المحاسبي، وإنختلف وجهات النظر حول مفهوم حدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في البيانات المالية المنشورة. وينبع هذا الاختلاف أساساً من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة والذي ينجم عن الاختلاف في أهداف هذه الأطراف من استخدام هذه البيانات، وبذلك يصعب الوصول إلى مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته واحتياجاته الكاملة في هذا المجال. وأصبح لابد من وضع إطار عام يضمن التوفيق بين وجهات نظرهم وبشكل يوفر حدًأدنى من الإفصاح المرغوب فيه وبكيفية تحقق المصالح الرئيسية لتلك الأطراف(فهمي، 2004).

ومن الناحية الواقعية لا يمكن توفير المستوى المثالى للإفصاح لعدة أسباب. منها عدم الإمام الكامل بطبيعة النماذج المختلفة والمتعلقة للقرارات التي تعد البيانات المحاسبية مدخلات لها. وكذلك لعدم الإمام الكافي بمدى حساسية هذه القرارات للبدائل المختلفة من المعلومات

المحاسبية، إضافة للتفاوت الكبير الذي يحدث في استجابة متخذي تلك القرارات لأنماط المعلومات التي توفر لهم بموجب بدائل مختلفة من نظم القياس المحاسبي (شاور ،1993).

تعود أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسية التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها(GAAP). وتدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات المهمة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية والواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين الآخرين من هذه المعلومات (البستانى ،2005).

كما يستمد الإفصاح المحاسبي أهميته من تنوع وتنوع الجهات المستفيدة من هذه المعلومات التي تضم المصرفيين والمستثمرين والمقرضين والمحاسبين والأجهزة الحكومية وغيرهم، هذا بالإضافة إلى الآثار المتترتبة على القرارات المتتخذة من قبل هذه الجهات بناء على هذه المعلومات. ولذلك فإن الإفصاح غير الكامل أو غير الدقيق قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الجهات الأمر الذي من شأنه أن يكون له آثار سلبية (الجمال ،2008).

ولقد اكتسب الإفصاح أهمية متزايدة في الوقت الراهن خاصة فيما يتعلق بالمحيط المحاسبي للشركات المساهمة العامة نظراً لتعقيد الأدوات المالية المستعملة مثل المشتقات والأوراق المالية وحجم تداولها الكبير والمخاطر المتعلقة بها (العشماوى ،2007).

ويتطلب الإفصاح المناسباً أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطرق يسهل فهمها. كما يتطلب ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية، تركز على الأمور الجوهرية بإذيمكن المستخدم المستهدف قراءتها بسهولة. وفي هذا المجال ظهر مفهومان للإفصاح، الأول يقضي بأن

تعرض البيانات المالية المنشورة وبأدق التفاصيل جميع المعلومات التي يطلبها مستخدمو البيانات المالية، وفق نماذج متعددة تتناسب مع احتياجات كل فئة منهم، وهذا المفهوم يعرف بالإفصاح المثالى. أما المفهوم الآخر الذى يعرف بالإفصاح الكافى، فقد تناول المسألة بنظرة أكثر واقعية، وبالتالي عرض البيانات وفق نموذج واحد للإفصاح يتسم بالعمومية وبشكل يوفر لكل فئة من مستخدمو البيانات المالية المنشورة الحد الأدنى من المعلومات التى تمكّنهم من اتخاذ القرارات.

تعد الصناعة من القطاعات المهمة في أي بلد إذنشكّل عاملًا مهمًا في ازدهار الأعمال وذلك من خلال علاقتها الوثيقة مع الهيئات المشروعة والحكومية، ومن خلال تقييدها بالتشريعات والأنظمة المفروضة عليها. لذلك فإن البيانات المالية للشركات المساهمة العامة تعد من المصادر المهمة للمعلومات بالنسبة لمتخذي القرارات الاقتصادية. وإن الإفصاح الكافى في هذه البيانات سوف يساعد متخذي القرارات الاقتصادية في تقييم المركز المالى ونتائج الأعمال والإنتاجيات التي تقوم بها، وفهم المواصفات والميزات الخاصة بها (البستانى ،2005).

وقد ازدادت أهمية الإفصاح في البيانات المالية للشركات المساهمة العامة حديثًا من خلال إصدار تشريعات محلية ودولية لضمان حقوق المساهمين إذ لم تعد هناك مبررات لإدارات الشركات المساهمة العامة للتهرّب من الإفصاح عن المعلومات بحجة الحررص على حماية مصالح المساهمين. وفي هذا الإطار، ونظراً لأهمية الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية لشركات المساهمة العامة، أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية معيار المحاسبة الدولي (IAS 30) المتعلق بالإفصاح عن البيانات المالية للمؤسسات المالية المماثلة لها. ويعود إصدار اللجنة لهذا المعيار لما تمثله المؤسسات المالية من قطاع مهم ومؤثر في عالم الأعمال، وحاجة

مستخدمو البيانات المالية في المصارف إلى معلومات موثوق بها وقابلة للمقارنة تساعدهم في تقييم مراكزها المالية وأدائها بشكل يفيدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية (خريوش .2004،

لتطبيق مبدأ إفصاح فعال يجب مراعاة التقييد بتطبيق المعايير المحاسبية المتعلقة بالإفصاح في المصارف أو شركات المساهمة العامة، ومن هذه المعايير (الجهني ،2004):

- معيار الودائع ويحدد هذا المعيار طرق قياس العمليات والمستجدات والظروف المرتبطة بودائع العملاء، وكذلك متطلبات العرض والإفصاح لبيانات الودائع.
- معيار التغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء ويحدد هذا المعيار طريقة معالجة التغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء، كذلك متطلبات العرض والإفصاح العام للتغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء.
- معيار العملات الأجنبية ويتضمن هذا المعيار المعالجة المحاسبية للمعاملات المرصدة بعملة أجنبية والمعالجة المحاسبية للعقود الآجلة لشراء وبيع العملات الأجنبية.
- معيار الموجودات الثابتة التي تحصل عليها الشركات استيفاء لديون مستحقة ويحدد هذا المعيار الطرق المحاسبية لقياس العمليات والمستجدات والظروف الناتجة عن شراء الموجودات الثابتة في الشركات وحيازة العقارات والموجودات الأخرى، وكذلك يحدد متطلبات العرض والإفصاح لهذه الموجودات.
- معيار العرض والإفصاح العام، ويحدد هذا المعيار متطلبات العرض والإفصاح العام في البيانات الحسابية للشركات المساهمة العامة المعدة لأغراض النشر. ويتضمن هذا المعيار

اعتبارات تحدد ما إذا كان من الواجب عرض البنود أو الأجزاء أو المجموعات في شكل مستقل في البيانات الحسابية بما في ذلك إيضاحاتها أو دمجها مع بنود أو أجزاء أو مجموعات أخرى، كما يشير هذا المعيار إلى ضرورة مراعاة المعايير الأخرى فيما يتعلق بالعرض والإفصاح في البيانات المالية (الجمل، 2008).

وتناول فيما يلي أهم التوصيات التي وردت في تقارير لجنة بازل بشأن الإفصاح المحاسبي التي تعطي صورة واضحة عن طبيعة أعمال الشركات، وبوجه خاص المعلومات الخاصة بالمخاطر المحتملة في المشتقات المالية التي تمارسها شركات المساهمة العامة، ومن هذه المخاطر، المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة، بالإضافة إلى المخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة، وتلخص هذه التوصيات الآتي (خريوش: 2004،

- يجب أن تعطي الإيضاحات معلومات مفيدة عن كيفية مساهمة أنشطة الشركات المساهمة العامة في تحقيق إيراداتها.
 - يجب أن تركز الإيضاحات على المخاطر المهمة وأن توضح العلاقة فيما بين أنشطة الشركات بوجه عام ومخاطرها والإيرادات المتحققة منها.
 - يجب أن يعطي الإفصاح كلاً من المعلومات الكمية والنوعية.
- وتساقاً مع هذا التوجيه فقد ألزمت معظم السلطات الرقابية الشركات المساهمة العامة الخاضعة لرقابتها بضرورة إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية. كما أصدر بعضها قواعد بشأن كيفية إعداد القوائم المالية بما يتماشى مع تلك المعايير.

لقد حدد مجلس مبادئ المحاسبة (APB) Accounting Principles Board المنبثق عن مجلس المحاسبين القانونيين الأمريكيين، الأهداف العامة للقوائم المالية American Certified Accountants (AICPA) Institute of The للبيانات المالية في الشركات المساهمة على النحو التالي (Bragg, Steven. 2003):

1. إعطاء معلومات مالية موثوقة بشأن الموارد الاقتصادية المتاحة للمشروع أو الوحدة الاقتصادية أو الالتزامات التي عليه. و تعد هذه المعلومات مهمة لتقدير مواطن القوة والضعف في المشروع وقرة المشروع على الوفاء بالالتزاماته.
2. إعطاء معلومات سليمة عن التغير في صافي موارد المشروع والتي تتكون من مجموعة موجдاتها باستثناء التزاماتها الناتجة عن نشاطاتها الهادفة للربح، وذلك لإظهار العائد المتوقع على شكل توزيعات أرباح وقدرة المشروع على دفع التزاماتها مقابل الدائنين والموردين ودفع الضرائب للدولة، وقدرتها على الاستمرارية والتوسيع في عملياته المستقبلية.
3. إعطاء معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالقوة الإيرادية للمشروع في المستقبل. وإعطاء معلومات تتعلق بالتغييرات في الالتزامات و الموارد الاقتصادية للمشروع.
4. إظهار معلومات تتعلق بالقوائم المالية، التي تلبي احتياجات مستخدمون تلك القوائم.

وقد قامت لجنة المعايير المحاسبية الدولية في عام 1989 بإصدار المسودة الإيضاحية رقم (34) التي تطرق إلى الاصفاحات في البيانات المالية الخاصة بشركات المساهمة العامة. وقد عكست هذه المسودة نتائج مناقشات مع لجنة بازل ومع الممثلين عن القطاع المصرفي، وأعقب ذلك موافقة مجلس لجنة المعايير المحاسبية الدولية على المعيار المحاسبي رقم (30) وموضوعه

الإفصاح في البيانات المالية الخاصة في المصارف والمؤسسات المالية المشابهة وشركات المساهمة العامة.

يقتضي معيار المحاسبة الدولي رقم " (1)" أن تفصح المنشآة عن المعلومات المقارنة (بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية). واقتراح بعضهم أنه على المنشآت أن تبني المعايير الدولية للمرة الأولى أن تفصح عن المعلومات المقارنة لأكثر من فترة سابقة وبالنسبة للمنشآت التي طبقت مسبقاً المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يكون للمستخدمين عادة إمكانية الوصول إلى البيانات المالية المعدة على أساس مقارن لعدة سنوات ومن هذه المعايير (الحواتمة .(2010،

بيان المركز المالي: العلاقة بين الأصول والالتزامات وحقوق الملكية لمنشأة معينة كما تم الإبلاغ عنها في قائمة المركز المالي.

قائمة الدخل: هي أحد أهم القوائم المالية التي يتم إعدادها للوقوف أو الوصول إلى معرفة الربح أو الخسارة من خلال مقارنة جميع الإيرادات والمكاسب بالمصروفات والخسائر خلال فترة زمنية معين.

الدخل الشامل: التغير في حقوق الملكية خلال الفترة الناتج عن المعاملات والأحداث الأخرى، باستثناء تلك التغيرات الناتجة عن المعاملات مع المالكين بصفتهم مالكين.

بيان حقوق المساهمين: ويوفر معلومات عن التغيرات التي تحدث في حقوق الملكية على مدار الفترة المالية، وبالتالي تفسير أسباب الفرق بين رصيد حقوق الملكية في بداية الفترة ورصيدها في نهاية الفترة.

بيان التدفقات النقدية: وهو يعرض التدفقات النقدية الواردة والصادرة والتي يتم تصنيفها كتدفقات من العمليات التشغيلية والاستثمارات التمويلية، ويتم تصنيف هذه التدفقات إلى تدفقات نقدية من العمليات وهي النشاطات الرئيسية التي يتم من خلالها الحصول على الإيراد الرئيسي في المنشأة بالإضافة إلى النشاطات الأخرى التي لا تعد من الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية، وتدفقات نقدية من الاستثمار وهي ناتجة من حيازة أو بيع ممتلكات، مكائن، ومعدات من الفروع أو من الشركات التابعة أو شراء أو بيع استثمارات من شركات أخرى، وتدفقات نقدية من التمويل وهي ناتجة عن النشاطات التي تؤدي إلى تغير حجم وعناصر ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض وتسديد الديون.

الإيضاحات والملاحظات: تتضمن الإيضاحات معلومات إضافية لتلك المعروضة في بيان المركز المالي، وبيان الدخل الشامل، وبيان الدخل المنفصل (إن وجد) وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفق النقدي، وتتوفر إيضاحات الشرائح التفصيلي أو التحليلي للبنود المفصح عنها في تلك البيانات ومعلومات حول البنود غير المؤهلة للاعتراف بها في تلك البيانات.

يعد الإفصاح متاماً للقوائم المالية، وإنعرض السياسات المحاسبية التي اتبعتها إدارة الشركة في إعداد القوائم المالية، وكذلك تحليلاً للأرقام الإجمالية المعروضة لهذه القوائم، وفضلاً عن المعلومات ذات الطبيعة الخاصة وغيرها من الأحداث التي تؤثر على الشركة وقوائمه المالية، ولا تكفي مجرد الأرقام المعروضة بهذه القوائم لبيانها. ولذلك تهتم المعايير المحاسبية بتحديد حد أدنى لمتطلبات الإفصاح بالقوائم المالية. وتحدد من ناحية أخرى قوانين سوق المال وقواعد قيد الأوراق المالية باليورصات حدأً أدنى لمتطلبات الإفصاح بخلاف القوائم المالية مثل

تقرير مجلس الإدارة والإحداث الجوهرية الطارئة، وفضلاً عن تحديد متطلبات الإفصاح بنشرات الاقتتاب في الأوراق المالية التي تصدرها الشركات (الجميلي، 2004).

ويعد الهدف من الإفصاح بصفة عامة هو مساعدة المستثمر في تفهم العوائد والمخاطر المرتبطة بقرار الاستثمار في ورقة مالية معينة، وبالتالي يساعد الإفصاح الكافي في ترشيد قرارات الاستثمار (الشباتي، 2004). ويلاحظ أن المسؤولين عن بعض الشركات المساهمة لا يلتزمون بعض متطلبات الإفصاح إما نتيجة لنقص الوعي بمتطلبات الإفصاح أو لتعذر أخفاء بعض الحقائق عن المستثمرين، ويشمل ذلك ما يلي (ياسين، 2003).

لا بد من استخدام أساليب للإفصاح تتسمج مع طبيعة المعلومات المالية وأهميتها النسبية ومن أكثر الأساليب استخداماً هي الملاحظات الهمشية، الإيضاحات بين القوسين، الملاحظات الإضافية ، الكشوفات التحليلية المرفقة، تقارير مجلس الإدارة. ومن أمثلة للفقرات التي يتم الإفصاح عنها: هي المعلومات عن القيم السوقية للمعدات عن قيمتها الظاهرة في كشف الميزانية ، تفاصيل عن خطط التوسعات، المديونين، الموجودات. ومن أساليب الإفصاح المحاسبى عن المعلومات المالية المعتمدة على طبيعة المعلومات وأهميتها النسبية مaily (Ijiri Yuji & Jaedicke, 1998).

: (Robert

1. الإفصاح ضمن القوائم المالية الأساسية.
2. المصطلحات ونمذاج العرض التفصيلي.
3. المعلومات بين الأقواس.
4. الملاحظات الهمشية.

5. القوائم والجداول الملحقة.

6. التعليمات التي تتضمنها شهادة مراقب الحسابات

وينص أحد أهم معايير المحاسبة المالية على ضرورة إظهار جميع الحقائق المالية المهمة عند إعداد وعرض القوائم المالية، إذ أن هذه القوائم تهدف إلى تقديم المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات، وعليه يجب أن تحتوي القوائم المالية على المعلومات التي تقيد المستخدمين التي يجب أن تشمل (الجميلي، 2004) :

- دخل الوحدة المحاسبية وأجزاءه والأحداث التي أدت إلى تتحققه.
- أصول تلك الوحدة وخصومها وحقوق أصحاب رأس المال.
- كيفية حصول الوحدة المحاسبية على النقود وغيرها من الموارد السائلة، وكيفية إنفاق تلك النقود أو الموارد.

وبما أن المنشآة تعمل في محيط اقتصادي تحكمه أنظمة وتشرف عليه أجهزة حكومية، بالإضافة إلى أن بعض المنشآت الاقتصادية تشارك الدولة والمجتمع في إيراداتها على شكل ضرائب، كما وأن بعضها الآخر من المنشآت الاقتصادية يتلقى إعانات من الدولة، لذا فإن هذه العوامل تجعل من الدولة أحد المستفيدين من المعلومات المحاسبية، إذ تعنى بشكل مباشر بالمعلومات المالية جهات حكومية مثل وزارة المالية، دائرة الإحصاءات العامة ووزارة التخطيط وذلك للأسباب التالية (Clark & Jack &Richard. 2001) :

- مراقبة إيرادات الدولة المحصلة من المنشآت الاقتصادية بشكل ضرائب.

- متابعة مصروفات الدولة في شكل إعانت للمنشأة الاقتصادية.
- مراقبة المنشآت الاقتصادية التي تملك الدولة شيئاً من أسهمها أو تسهم في رأس مالها.

ان المفاهيم الأساسية للمحاسبة المالية والمفاهيم التي توجه اختيار المعاملات قد تقوم بإتخاذ القرارات بناء على معلومات محاسبية مشوهة في ظل النموذج التقليدي للمحاسبة ، مما قد يترتب على تلك القرارات نتائج سلبية ، تؤدي في النهاية إلى ضعف المركز التناصي للمنشأة. ولقد أدت المتغيرات الاقتصادية للنظام العالمي الجديد إلى اضطرار العديد من القطاعات على إعادة النظر في الدور الذي تقوم به المعلومات المحاسبية. ويعزى السبب في إيجاد معلومات محاسبية ذات جودة ملائمة أكثر إلى أن القطاعات تستخدم المعلومات المحاسبية كنظام للمعلومات بغرض تحقيق بعض الأهداف التي من أهمها (Bushman & Smith, 2001) :

- إحكام الرقابة: تهدف عملية الرقابة إلى منع الإسراف والترشيد في الإنفاق ومنع الإسراف في كافة الأنشطة.
- توفير أساس سليم لتقدير المخزون آخر الفترة المالية إنفسهم المعلومات المحاسبية في إعداد التقارير المالية الخاصة بتقييم الإنتاج والمخزون.
- المساعدة على رسم السياسات واتخاذ القرارات : في ظل بيئة التصنيع الحديثة وما تنسمه من حدة المنافسة ، تصبح الحاجة ملحة للاستعانة بمعلومات محاسبية على درجة عالية من الجودة. ومن ثم أصبح توفير المعلومات المحاسبية مهمًا في اطلاع متذبذبي القرارات على أهم التكاليف والسياسات الواجب اتخاذها للحد من عملية الاستهلاك.

(2-5): الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي

رقم (1)

بدا الاهتمام بالمحاسبة الدولية في العقود الثلاث الأولى، ويعود سبب ذلك إلى زيادة في المعاملات التجارية في مختلف القطاعات الحكومية والخاصة في دول العالم، إضافة إلى تطور هذه القطاعات، كما وزيادة التبادل التجاري بين القطاعات المحلية والأجنبية، واحتمالية تضاعفها في هذه الفترات اللاحقة. وظهور المنظمات المحاسبية والدولية وإشراكها في عملية المحاسبة الدولية. ولهذه الأسباب وغيرها بدأ الاهتمام بالمحاسبة الدولية إذ عرفت بأنها " تهتم بدراسة الفرضيات والمفاهيم والأسس والقواعد المحاسبية المطبقة في الدول المختلفة والتحري عن أسباب اختلافها ". وبعد ذلك بدأ التنسيق بين الدول المختلفة والمنظمات المعنية فيها في محاولة لجلب عدد من الأنظمة المختلفة مع بعضها البعض. ومما لا شك فيه أن التنسيق الدولي سوف يجعل المقارنة بين الشركات سهلاً إلا أنَّ الاستثمارات الدولية لا يمكن أن تعمل ما لم تكن هناك معايير دولية متفق عليها .(Obaidat, Ahmad 2007.)

ولقد جاءت كلمة معيار ترجمة لكلمة Standard الإنجليزية، وهي تعني القاعدة المحاسبية. ويميل المحاسبون إلى استخدام معيار محاسبي يقصد به الأداة الأساسية لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها وإصال المعلومات إلى المستفيدين. والمعيار بهذا المعنى يتعلق عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها، مثل الموجودات الثابتة، أو البضاعة أو غيرها. وقد عرفت لجنة القواعد الدولية القاعدة

المحاسبية بأنها " عبارة عن قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستئتمام حكمتهم، ولكنها لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد أبداً، كما أنها وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً وتهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المشابهة. وتعتمد إطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية"

ومن المعروف أن الإنسان يقوم بمقارنات دائمة مع الآخرين وبين الأشياء. وهو يقارن للتعرف على مدى تقدمه أو تأخره عن الآخرين من جهة، وللتعرف على أفضليات الأشياء من جهة أخرى. وهو بهذا الصدد بحاجة ماسة إلى معايير تحكم سلوكه وتصرفاته ويبني عليها مقارنته. والمعايير المحاسبية هو عبارة عن قواعد قرار عام يشتق من كل الأهداف والمفاهيم النظرية للمحاسبة، الذي يوجه تطور الأساليب المحاسبية. وبما أن مستخدمو القوائم المالية لهم مصالح متطابقة ومتعارضة أحياناً، ولمواجهة تلك المصالح والإيفاء بمسؤولية الإدارة عن الإبلاغ المالي، يقوم المحاسبون بإعداد مجموعة واحدة من القوائم المالية ذات الغرض العام. ولتخفيض المخاطر المحتملة للانحياز وسوء الفهم والغموض، حاولت المهنة المحاسبية تطوير معايير ذات قبول عام وتطبيق واسع وبدون تلك المعايير سيقوم كل محاسب بتطوير معاييره الخاصة وفي هذا ستكون المقارنة مستحيلة (Matthias . 2004).

وتقوم كثير من المنشآت العالمية والاقتصادية في العالم على إعداد تقاريرها وبياناتها المالية بهدف الاستفادة منها في عملية الإفصاح المالي الخاص بهذه المنشآت. ورغم أنه قد يبدو أن تلك البيانات مشابهة بين بلد وآخر، إلا أن هناك اختلافات بينها. هذه الاختلافات قد ترجع إلى

اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية من بلد إلى آخر، كما قد ترجع تلك الاختلافات إلىأخذ كل دولة في اعتبارها احتياجات مختلف فئات مستخدمو البيانات المالية عند وضع متطلبات إعداد البيانات المالية محلياً. وقد أدى هذا الاختلاف إلى ضرورة إيجاد معايير تؤثر في عرض هذه البيانات بتفضيل أسس مختلفة في عرضها (Matthias . 2004).

إن المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل يبطل المعيار المحاسبي الدولي الأول الذي تتناول "الإفصاح عن السياسات المحاسبية"، والمعيار المحاسبي الدولي الخامس وموضوعه "المعلومات الواجب الإفصاح عنها في البيانات المالية"، والمعيار الدولي الثالث عشر الذي يتناول "عرض الموجودات المتداولة وعرض المطلوبات المتداولة" التي تم اعتمادها من مجلس لجنة المعايير المحاسبية الدولية في صياغتها المعادة عام 1994. لقد تم اعتماد المعيار المحاسبي الدولي الأول (المعدل في عام 1997) من مجلس لجنة المعايير شهر تموز(يوليو) 1997 وأصبح نافذ المفعول على البيانات المالية التي تغطي الفترات التي تبدأ من الأول من تموز (يوليو) 1998 أو بعد ذلك التاريخ. ذلك أنه نظراً لأن المتطلبات تتفق مع المتطلبات الواردة في المعايير القائمة فإن هذا المعيار يشجع التطبيق المبكر(حميدات، 2004).

يقوم هذا المعيار بتحديث المتطلبات في المعايير التي حل محلها بما يتفق مع إطار لجنة معايير المحاسبة الدولية لإعداد وعرض البيانات المالية. علاوة على ذلك فهو مصمم لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة باستخدام معايير المحاسبة الدولية من خلال ما يلي(الزعبي، :2005)

- ضمان أنَّ البيانات المالية التي تصرح بأنها تمتثل لمعايير المحاسبة الدولية تمتثل لكل معيار ينطبق عليها، بما في ذلك كافة متطلبات الإفصاح.
- ضمان أنَّ مخالفات متطلبات معايير المحاسبة الدولية تقتصر على حالات نادرة جداً (تم متابعة حالات عدم الامتثال وإصدار إرشادات أخرى عندما يكون ذلك مناسباً).
- توفير الإرشاد بشأن هيكل البيانات المالية، بما في ذلك الحد الأدنى من المتطلبات لكل بيان مبدئي والسياسات المحاسبية والإيضاحات وملحق إيضاحي.
- وضع (بناءً على الإطار) متطلبات عملية بشأن مواضيع معينة مثل المادية والاستمرارية للمنشأة، واختيار السياسات المحاسبية عند عدم وجود معيار، ومبدأ الثبات وعرض المعلومات المقارنة.

يستخدم هذا المعيار مصطلحات مناسبة لشركة هدفها الربح، وعلى ذلك يمكن للشركات المساهمة العامة تطبيق متطلبات هذا المعيار. وقد تحتاج الشركات التي لا تسعى لتحقيق الربح والشركات الحكومية ومشاريع القطاع العام الأخرى التي تحاول تطبيق هذا المعيار تعديل الأوصاف المستخدمة لبنيود معينة في البيانات المالية وكذلك للبيانات المالية نفسها. وهذه الشركات يمكنها أيضاً عرض أجزاء إضافية للبيانات المالية. ومن أجل التعامل مع طلبات المستخدمين الخاصة بمعلومات أكثر شمولاً حول الأداء مقاسة بشكل أوسع من الربح المبين في قائمة الدخل، يحدد هذا المعيار متطلباً جديداً لقائمة مالية مبدئية تبين الأرباح والخسائر غير معروضة في قائمة الدخل ويمكن عرض القائمة الجديد إما كمطابقة حقوق مساهمين "تقليدية" على شكل أعمدة أو كبيان أداء في حد ذاته. وقد وافق مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية من ناحية المبدأ في نيسان

(إبريل) 1997 القيام بمراجعة للطريقة التي يتم بها قياس الأداء وتقديم التقارير بشأنه. ومن

المحتمل أن يتناول المشروع مبدئياً التفاعل بين تقديم التقارير حول الأداء وأهداف تقديم التقارير

ضمن إطار لجنة معايير المحاسبة الدولية، وعلى ذلك ستقوم لجنة معايير المحاسبة الدولية بتطوير

اقتراحات في هذا المجال (نور، 2003)

وينطبق هذا المعيار (معايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض البيانات المالية") على جميع

الشركات عندما تتبني المعايير الدولية للمرة الأولى من خلال بيان صريح وواضح وغير متحفظ

حول الالتزام بها، والتي تقدم تقاريرها بموجب معايير المحاسبة الدولية، بما في ذلك البنوك

وشركات التأمين، وشركات المساهمة الصناعية والتجارية والسياحية. ويشار إلى هذه الشركات

بالمؤسسة التي تتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير للمرة الأولى. وقد صمم الحد الأدنى من

الهيكل لتكون مرنة إلى الحد الكافي بإذيمكن تكييفها حتى تستطيع أي شركة استخدامها. فالبنوك

على سبيل المثال يجب أن تكون قادرة على تطوير عرض يمتنع لهذا المعيار وللمتطلبات الأكثر

تفصيلاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (30) وهو "الإفصاحات في البيانات المالية للبنوك

والمؤسسات المالية المماثلة" (لوندي، 2002).

والهدف المهم في معايير عرض البيانات المالية رقم (1) هو: أنه عند تطبيق المعايير

المحاسبية الدولية لأول مرة يجب ضمان أن إعداد القوائم المالية سوف يتم كما لو كانت المعايير

الدولية هي المطبقة دائمًا (قاسم، 2003). ويهدف هذا المعيار إلى شرح أسس عرض البيانات

المالية ذات الأغراض العامة لضمان إمكانية مقارنة القوائم المالية الحالية للشركة بقوائمها المالية

عن الأعوام السابقة وبالقواعد المالية للمنشآت الأخرى عن نفس العام. ومن أجل تحقيق هذا

الهدف، يحدد هذا المعيار الاعتبارات العامة لعرض البيانات المالية ويقدم إضافاً لهيكلها والحد الأدنى لمكونات القوائم المالية المطلوبة، ويتم تناول كل ما يتعلق بالاعتراف بالمعاملات والأحداث الخاصة وقياسها والإفصاح عنها في معايير محاسبة أخرى (خوري، 2000).

ويمكن تعريف البيانات المالية للأغراض العامة بأنها تلك التي يقصد بها تلبية احتياجات الشركات المساهمة بقطاعاتها (صناعي، تجاري، سياحي)، والذين هم ليسوا في موقع يمكنهم فيه طلب تقارير مصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم من المعلومات المحددة. وتشمل البيانات المالية للأغراض العامة البيانات المعروضة بشكل مستقل أو ضمن وثيقة عامة أخرى مثل تقرير شهري أو نشرة اكتتاب. ولا ينطبق هذا المعيار على المعلومات المالية المرحلية المختصرة، بل ينطبق على حد سواء على البيانات المالية لشركة فردية وعلى البيانات المالية الموحدة لمجموعة شركات. على أن هذا المعيار لا يحول دون عرض البيانات المالية الموحدة التي تمثل لمعايير المحاسبة الدولية والبيانات المالية للشركة الأم بموجب المتطلبات القومية ضمن نفس الوثيقة ما دام أساس إعداد كل واحد منها مبيناً بوضوح في بيان السياسات المحاسبية (المبيضين، 2007).

كما يتم من خلال البيانات المالية عرض مالي هيكلی للمركز المالي للشركة والعمليات التي تقوم بها. والهدف من البيانات المالية ذات الأغراض العامة تقديم المعلومات حول المركز المالي للشركة وأدائها وتدفقاتها النقدية مما هو نافع لسلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم قرارات اقتصادية. كما تبين البيانات المالية نتائج تولي الإدارة للمصادر الموكلة لها. ولتحقيق هذا الهدف تقدم البيانات المالية معلومات حول ما يلي (حمدان، 2002):

- **قائمة المركز المالي:** وتشمل الموجودات/ حقوق المساهمين والمطلوبات/ الموجودات غير المتداولة/ رأس المال والاحتياطيات/ الأموال والمصانع والمعدات/ رأس المال المصدر/ الشهرة/ الاحتياطيات/ تراخيص التصنيع/ الأرباح (الخسائر) المتراكمة/ الاستثمارات في شركات زميلة/ حصة الأقلية/ موجودات مالية أخرى/ المطلوبات غير المتداولة/ الموجودات المتداولة/ اقتراضات منتجة لفائدة/ المخزونات/ ضريبة مؤجلة/ الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى/ التزام منفعة النcape/ الدفعات المقدمة/ المطلوبات المتداولة/ النقد ومعادلات النقد/ الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى/ اقتراضات قصيرة الأجل/ الجزء الجاري من الاقتراض الذي يحمل فائدة/ إجمالي الموجودات/ إجمالي حقوق المساهمين والمطلوبات.
- **بيان الدخل:** الإيراد/ تكلفة المبيعات/ إجمالي الربح/ دخل تشغيلي آخر/تكاليف التوزيع/المصروفات الإدارية/ مصروفات إدارية أخرى/ الربح من العمليات/ تكاليف التمويل/ الدخل من الشركات الزميلة/ الربح قبل الضريبة/ مصروف ضريبة الدخل/ الربح بعد الضريبة/ حصة الأقلية/ صافي الربح من الأنشطة العادية/ بنود غير عادية/ صافي ربح الفترة.
- **التغيرات في حقوق المساهمين:** بإذن ظهر صافي ربح أو خسارة الفترة، والأثر التراكمي للتغيرات في السياسات المحاسبية، وأثر تصحيح الأخطاء والمعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات، والمطابقة بين القيمة المسجلة للأسهم العادية وعلاوة الإصدار والاحتياطيات.
- **بيان التدفق النقدي:** وهي القائمة الثالثة بعد كل من قائمة المركز المالي الميزانية العمومية وقائمة الدخل وبيان الأرباح والخسائر التي أصبح لزاماً على الشركات إعدادها على أنها جزء لا يتجزأ من بياناتها المالية لكل فترة تقدم البيانات المالية عنها، وتعد قائمة التدفقات النقدية

من أهم القوائم المالية التي تساعد مستخدموهذه القوائم في التعرف على الأوضاع المالية للشركة موضوع التحليل. وتأتي أهمية قائمة التدفقات في كونها تبين الأثر النقطي لكافة النشاطات التي قامت بها الشركة خلال الفترة المالية مع بيان طبيعة هذا الأثر كونه يشكل تدفقاً نقدياً داخلاً للشركة أو خارجاً منها. كما أن تقسيم هذه القائمة للتدفقات النقدية ضمن نشاطات لها طبيعة مشتركة يساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف من إمكانية الشركة على توليد النقد، وهو العنصر الذي سيستخدم في تسديد الالتزامات وتمويل التوسعات وتوزيع الأرباح سواء في المدى القصير أو المدى الطويل.

- **السياسات المحاسبية والإيضاحات:** وهي المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحددة التي تتبعها المنشأة في إعداد وعرض البيانات المالية. ويجب اختيار السياسات بما ينسجم مع معايير المحاسبة الدولية. إذتساعد هذه المعلومات بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في الإيضاحات حول البيانات المالية، وتوقع التدفقات النقدية المستقبلية للشركة، وبشكل خاص تقويت توليد النقد والنقد المعادل والتأكد من ذلك. إذ يعُد مجلس الإدارة وأو الهيئة الحاكمة الأخرى للشركة مسؤولين عن إعداد وتقديم بياناتها المالية. وتشمل البيانات المالية عدة أجزاء كالميزانية العمومية، وقائمة الدخل، وقائمة تبيان إما جميع التغيرات في حقوق المساهمين، أو التغيرات في حقوق المساهمين عدا عن تلك الناجمة من العمليات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات على المالكين، وقائمة التدفق النقدي، والسياسات المحاسبية والإيضاحات.

ويشجع هذا المعيار الشركات على أن تقوم الإدارة بتقديم مراجعة مالية خارج البيانات المالية تبين وتوضح الملامح الرئيسية للأداء المالي والمركز المالي للشركة ونواحي الشكوك الرئيسية التي تواجهها. ومن الممكن أن يحتوي هذا التقرير على مراجعة لما يلي (قاسم، 2003):

- العوامل والتأثيرات الرئيسية التي تحدد الأداء بما في ذلك التغيرات في البيئة التي تعمل بها الشركة، واستجابة الشركة لهذه التغيرات وتأثيرها، وسياسة الشركة الخاصة بالاستثمار للمحافظة على مستوى الأداء وتحسينه بما في ذلك سياستها الخاصة بتوزيع الأرباح.
- مصادر التمويل للشركة وسياسة التمويل بواسطة القروض وسياستها الخاصة بإدارة المخاطرة.
- نواحي القوة للشركة ومصادرها التي لا تتعكس قيمتها في المركز المالي بموجب معايير المحاسبة الدولية.

وتقدم العديد من شركات المساعدة العامة خارج البيانات المالية بيانات إضافية مثل التقارير البيئية وبيانات القيمة المضافة، وذلك بشكل خاص في الشركات الصناعية إذ تكون العوامل البيئية مهمة، وعندما يعد الموظفون أنهم مجموعة مستخدمين مهمين، مما يشجع هذا المعيار الشركة على تقديم هذه البيانات الإضافية إذا كانت الإدارة تعتقد أنها ستساعد المستخدمين في اتخاذ قرارات اقتصادية.

توصف البيانات المالية أحياناً بأنها "مبنية على" أو "تمثل للمتطلبات المهمة لـ" أو "ممثلة للمتطلبات المحاسبية" لمعايير المحاسبة الدولية، وكثيراً ما لا يتوفّر مزيد من المعلومات بالرغم من أنه من الواضح أنه لم تتم تلبية متطلبات إفصاح مهمة إن لم تكن متطلبات محاسبية. وهذه

البيانات مضللة لأنها تقلل من إمكانية الوثوق بالبيانات المالية والقدرة على فهمها. ومن أجل ضمان أنَّ البيانات المالية التي تصرح بأنها تمثل لمعايير المحاسبة الدولية ستقي بالمعيار الذي يتطلبه المستخدمون عالمياً فإنَّ هذا المعيار يشمل متطلباً شاملاً وهو أنه يجب على البيانات المالية أن تقدم عرضاً عادلاً وإرشاداً عن الكيفية التي تتم بها تلبية متطلب العرض العادل، وإرشاداً آخر لتحديد الظروف النادرة جداً عندما تكون المخالفة ضرورية. كما أنه يتطلب إفصاحاً بارزاً للظروف المحيطة بهذه المخالفة، ووجود متطلبات قومية متضاربة ليس في حد ذاته كافٍ لتبرير مخالفة في بيانات مالية تم إعدادها باستخدام معايير المحاسبة الدولية. ويتم في جميع الأحوال فعلياً تحقيق عرض عادل بالامتثال في كافة النواحي المادية لمعايير المحاسبة الدولية المنطبقه. ويتطابق الإفصاح العادل تقديم المعلومات بما في ذلك السياسات المحاسبية بطريقة توفر معلومات مناسبةً وموثقة وقابلة للمقارنة ومن الممكن فهمها، وتقديم إفصاحات إضافية عندما تكون المتطلبات في معايير المحاسبة الدولية غير كافية لتمكن المستخدمين من فهم تأثير عمليات أو أحداث معينة على المركز المالي والأداء المالي للشركة.

وفي حالات نادرة جداً قد ينجم عن تطبيق متطلب محدد في أحد معايير المحاسبة الدولية بيانات مالية مضللة، وتكون الحالة كذلك فقط عندما تكون المعاملة التي يطلبها المعيار غير مناسبةً بشكل واضح. وهكذا لا يمكن تحقيق عرض عادل بتطبيق المعيار أو من خلال الإفصاح الإضافي لوحده، والمخالفة ليست مناسبةً وذلك ببساطة لأن معاملة أخرى ستحقق أيضاً عرضاً عادلاً.

1. السياسات المحاسبية للمعيار: إذ يجب على الإدارة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية

للشركة بإذتمتّل البيانات المالية لكافة المتطلبات الخاصة بكل معيار محاسبة دولي منطبق عليها، وبتفسير لجنة التفسيرات الدائمة. وإذا يوجد متطلب محدد، يجب على الإدارة تطوير سياسات لضمان توفير البيانات المالية للمعلومات التي هي ملائمة لاحتياجات المستخدمين الخاصة باتخاذ القرارات، وموثوقة من ناحية أنها تمثل بشكل صحيح نتائج الشركة ومركزها المالي، وتعكس الناحية الاقتصادية للأحداث والعمليات وليس فقط الشكل القانوني، ومحايدة أي أنها ليست متحيزة، وكاملة في كافة النواحي المادية.

2. الاستمرارية للشركة: عند إعداد البيانات المالية يجب على الإدارة إجراء تقييم لقدرة الشركة

على البقاء كمنشأة مستمرة، ويجب إعداد البيانات المالية على أساس أنَّ الشركة مستمرة ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة إما لتصفية الشركة أو التوقف عن المتاجرة، أو ليس أمامها بديل واقعي سوى أن تفعل ذلك. وعندما تكون الإدارة على علم أثناء قيامها بإجراء تقييمها بحالات عدم تأكيد مادية تتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة في قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة، فإنه يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكيد هذه. وعندما لا يتم إعداد البيانات المالية على أساس أن المنشأة مستمرة فإنه يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة وعن الأساس الذي تم بموجبه إعداد البيانات المالية، وسبب عدم اعتبار المنشأة أنها منشأة مستمرة. وعند تقييم ما إذا كانت الاستمرارية للشركة مناسباً، يجب على الإدارة أن تأخذ في الاعتبار كافة المعلومات المتوفرة للمستقبل المنظور والتي يجب أن تكون على الأقل أثنا عشر شهراً من تاريخ المركز المالي دون أن تكون مقتصرة على ذلك. ويعتمد مدى أخذ المعلومات في الاعتبار على الحقائق في كل حالة. فعندما

يكون للشركة تاريخ عمليات مربح وإمكانية سريعة للوصول إلى المصادر المالية فإنه يمكن الاستنتاج بأنَّ الأساس المحاسبي للشركة المستمرة مناسبًا بدون تحليل مفصل. وفي الحالات الأخرى قد تحتاج الإدارة إلى أن تأخذ في الاعتبار سلسلة واسعة من العوامل المحيطة بالربحية الحالية والمتوقعة وبرامج تسديد الديون والمصادر المحتملة لاستبدال التمويل قبل أن تقتصر بأن الاستمرارية للشركة مناسبةً.

3. المحاسبة على أساس الاستحقاق: بموجب المحاسبة على أساس الاستحقاق يتم الاعتراف بالعمليات والأحداث عند حدوثها (وليس عندما يتم استلام أو دفع النقد أو ما يعادله). ويتم تسجيلها في السجلات المحاسبية والإبلاغ عنها في البيانات المالية لفترات التي تتعلق بها، ويتم الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل بناء على ارتباطاً مباشرًا بين التكاليف التي تم تحملها وعائدات بنود دخل محددة (مماثلة)، وعلى أن تطبق مفهوم المماثلة لا يسمح بالاعتراف بالبنود في المركز المالي الذي لا تلبي تعريف الموجودات أو المطلوبات.

4. ثبات العرض: يجب الإبقاء على عرض وتصنيف البنود في العمليات المالية من فترة إلى الفترات التالية لها، إلا في الحالات التالية:

- إذا تبين تغير مهم في طبيعة عمليات المنشأة أو مراجعة لعرض بياناتها المالية بأنَّ التغير سينجم عنه عرض مناسبًا أكثر للأحداث أو العمليات.
- إذا طلب معيار محاسبة دولي إجراء تغيير في العرض أو تطلب ذلك تفسير من التفسيرات الصادرة عن المعيار الدولي، قد يوحي امتلاك أو تصرف مهم أو مراجعة لعرض البيانات المالية بوجوب عرض البيانات المالية بشكل مختلف. ويجب على الشركة تغيير عرض بياناتها

المالية فقط إذا كان من المحتمل أن الهيكل المعدل سيستمر، أو كانت المنفعة من عرض بديل واضحة. وعندما تتم هذه التغيرات في العرض تقوم المنشأة بإعادة تصنيف معلوماتها، ويسمح بإجراء تغيير في العرض للامتنال للمتطلبات القومية ما دام العرض المعدل يتماشى مع متطلبات هذا المعيار.

5. المادية والتجميع: يجب عرض كل بند مادي بشكل مستقل في البيانات المالية، ويجب تجميع البنود غير المادية مع المبالغ ذات الطبيعة أو الوظيفة المشابهة، ولا توجد حاجة لعرضها بشكل مستقل. وتترجم البيانات المالية من معالجة كميات كبيرة من العمليات التي تمت هيكلتها بتجميعها في مجموعات حسب طبيعتها أو وظيفتها. والمرحلة النهائية في عملية التجميع والتصنيف هي عرض بيانات مختصرة ومصنفة بشكل بنوداً في صلب البيانات المالية أو في الإيضاحات. وإذا كان أحد البنود ليس مادياً بشكل فردي فإنه يتم تجميعه مع البنود الأخرى إما في صلب البيانات المالية أو في الإيضاحات. والبند غير المادي بشكل كاف لا يستلزم عرضه مستقلاً في صلب البيانات المالية. ورغم ذلك قد يكون مادياً بشكل كاف يتوجب عرضه مستقلاً في الإيضاحات.

في هذا السياق تعد المعلومات مادية إذا كان من الممكن أن يؤثر عدم الإفصاح عنها على القرارات الاقتصادية للمستخدمين إذا أخذت بناء على البيانات المالية. وتعتمد المادية على حجم وطبيعة البند الذي حكم عليه في الظروف الخاصة بعدم ذكره. عند تقرير ما إذا كان أحد البنود أو مجموعة من البنود مادية فإنه يتم تقييم طبيعة وحجم البند معاً، وتكون طبيعة أو حجم البند هي العامل المحدد اعتمادا على الظروف. فعلى سبيل المثال يتم تجميع الموجودات الفردية ذات الطبيعة والعمل المتشابهين إذا كانت المبالغ الفردية كبيرة، على أنَّ البنود الكبيرة التي تختلف في

طبيعتها أو عملها يتم عرضها بشكل مستقل. ولا تستلزم المادية ضرورة تلبية المتطلبات المحددة للإفصاح لمعايير المحاسبة الدولية إذا كانت المعلومات الناجمة غير مادية.

6. المقاصة: عدم إجراء المقاصلة بين الموجودات والمطلوبات.

7. المعلومات المقارنة: عرض البيانات المقارنة مع الفترة السابقة.

إذاً يجب أن تشتمل القوائم المالية على معلومات عامة للشركة - اسم البلد الذي تأسست فيه، الشكل القانوني، نشاط الشركة، الفترة المالية، العملة المستخدمة، أرقام المقارنة وكذلك السياسات المحاسبية الهامة. ويجب أن تشتمل القوائم المالية على بيانات محددة تتضمن القيد المفروضة على ملكية الأصل، طرق احتساب المخصصات، الأصول والمطلوبات الطارئة، الالتزامات الخاصة بالمصروفات الرأسمالية المستقبلية(المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية،2009).

أنَّ أهمية المعيار ذات أهمية لجميع الجهات الرسمية وغير الرسمية بما فيها الجمهور الذي يتعامل مع الأنظمة أو الشركة ومنتجاتها أو خدماتها. فكلما كان تطبيق المعيار دقيقاً وواقعاًً يعطي الصورة الصحيحة عن المنظمة أو الشركة، وثقة الجمهور بهذه المنظمة وازداد تعامله مع خدماتها أو حتى أسهمها في سوق الأوراق المالية إذا كانت شركة مساهمة وتداول أسهمها من خلال الأسواق المالية. وهنا فإنَّ الجمهور المتتابع لموضوع أسهم الشركات يراقب ويتطلع إلى المركز المالي للشركة في نهاية السنة المالية والذي يجب أن يبرز بشكل واقعي ودون إخفاء أو تضخيم معلومات قد لا تستحق الصورة التي يظهر بها واقع المنظمة أو الشركة. وفي هذا الصدد يجب أن نركز على موضوع الشفافية والأمانة في إبراز النشاط الفعلي والنتيجة المالية خاصة إذا

كان ربحاً، لأن للدولة حقاً في ذلك متمثلاً بضريبة الدخل الذي يعُدُّ في بلدان كثيرة الرقم الأول في موازنة الدولة العامة(نور، 2003).

وعليه يجب أن تتضمن حسابات الشركة المدققة أو غير المدققة وان تظهر بصورة عادلة جميع المعلومات الجوهرية المتعلقة بوضع الشركة المالي وأدائها خلال الفترة. وان تذكر التغييرات التي طرأت على موقف الشركة المالي خلال الفترة والسياسات المحاسبية المتبعة، إضافة إلى ذلك يبرز هنا دور العامل الأخلاقي والسلوكي في إبراز البيانات المالية الحقيقة في حسابات المنظمة أو الشركة وعدم محاولة إخفاء بعض البيانات للتأثير على النتيجة الحقيقة لإرباح الشركة، مما سيؤثر على حصة الدولة المتمثلة بضريبة الدخل ويضطر بعض الأجهزة الضريبية إلى عدم الاعتراف بالحسابات المقدمة أو النتائج الظاهرة في الحسابات الختامية. وتعتمد التقدير الضريبي على ضوء المعلومات المتوفرة لديها عن هذه الشركة كمقدبات التجهيز أو منافسات الاستيراد أو التصدير.... الخ من الوسائل المعتمدة.

ثانياً: الدراسات السابقة

(6-2) الدراسات السابقة العربية والأجنبية

(أ) الدراسات العربية

- دراسة (المهندسي، 2004) بعنوان "مدى تلبية المعلومات الواردة في التقارير المالية السنوية لاحتياجات المستثمرين". هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تلبية المعلومات الواردة في التقارير المالية السنوية لاحتياجات المستثمرين، وقياس مستوى الإفصاح المحاسبي في هذه التقارير تمهيداً لمعرفة مدى تأثير بعض المتغيرات (إجمالي الأصول، حجم المبيعات السنوية، عدد المساهمين، العائد على الاستثمار، هامش صافي الربح) على مستوى الإفصاح، وكذلك دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي وبين نسبة التغير في أسعار الأسهم للفترة المحيطة بتاريخ إصدار التقارير والعلاقة بين مستوى الإفصاح والقيمة السوقية للأسهم في تاريخ إصدار هذه التقارير. كما هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير مؤشرات أداء الشركات (العائد على السهم بعد الضرائب، العائد الموزع للسهم) على العلاقتين السابقتين، وهدفت الدراسة أيضاً إلى بيان مدى التوافق¹⁵⁶ بين مستوى إفصاح الشركات عن بنود المعلومات والأهمية النسبية لها كما أبدتها المستجيبون. وتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لتغطية الجانب الميداني من خلال تصميم إستبانة ضمت (156) بندًا من البنود المتوقع الإفصاح عنها في التقارير المالية السنوية المنشورة و المستقة من المعايير المحاسبية والقوانين والتعليمات المحلية والدراسات السابقة التي تم توزيعها على عينة

من الوسطاء وال محللين الماليين والمستثمرين، وباختبار فرضيات الدراسة وتحليل البيانات تم

التوصل إلى النتائج التالية:

1. هناك توافقاً بين مستوى إفصاح الشركات عن بنود المعلومات في تقاريرها السنوية وبين الأهمية النسبية لهذه البنود وذلك على مستوى بنود المعلومات كل، غير أنَّ نتائج الارتباطُ الخاصة بمجموعات المعلومات الفرعية أظهرت عدم وجود علاقة لبعض المجموعات أهمها مجموعة المعلومات عن تبوءات الإدارة.
2. كشفت الدراسة عن وجود علاقة طردية موجبة بين مستوى الإفصاح في التقارير المالية وبين إجمالي الأصول وحجم المبيعات السنوية وعدد المساهمين، وقد حقق إجمالي الأصول أعلى ارتباطاً، فيما لم تبين الدراسة أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح وكل من العائد على الاستثمار وهامش صافي الربح.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية وبين نسبة التغير في أسعار الأسهم السوقية للفترة المحيطة بتاريخ إصدار هذه التقارير. وقد يعود ذلك إلى تغيرات أسعار الأسهم قبل تاريخ إصدار هذه التقارير جراء حصول المستثمرين على بعض المؤشرات من مصادرها المختلفة الرسمية وغير الرسمية. وعند دراسة تأثير مؤشرات الأداء على العلاقة بين مستوى الإفصاح ونسبة التغير في أسعار الأسهم أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود تأثير على ذلك.
4. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في التقارير المالية وأسعار الأسهم السوقية في تاريخ نشر هذه التقارير على مستوى بنود المعلومات كل أو على مستوى جميع

المجموعات الفرعية للمعلومات. كما أظهرت الدراسة أن هذه العلاقة تختلف باختلاف مؤشرات الأداء المتمثلة في العائد على السهم والعائد الموزع للسهم.

– دراسة (صيام، 2005) ، بعنوان " إيجابيات ومعوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن دراسة استكشافية لرأء القائمين على مهنة المحاسبة". هدفت الدراسة إلى استعراض فكرة تدويل المعايير المحاسبية و العوامل التي دعت إلى وجود معايير محاسبية دولية كما هدفت إلى التعرف على درجة تأييد القائمين على مهنة المحاسبة بالالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن والإيجابيات التي يمكن تحقيقها والمعوقات التي تحد من الالتزام بتطبيق هذه المعايير في الأردن. وقد بيّنت الدراسة أن هناك تأييداً كبيراً للالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن لما لها من تطبيق من إيجابيات كما تم التوصل إلى أنَّ هناك معوقات تحد من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية مثل اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية والتفاوت في المفاهيم والسلوكيات والقيم السائدة واختلاف القوانين والتشريعات والتفاوت في دور الهيئات والجمعيات المهنية المنوط بها الإشراف على مهنة المحاسبة.

– دراسة (أبو ناصر و الذنيبات، 2005) بعنوان " أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمو البيانات المالية". هدفت الدراسة إلى التتحقق من مدى أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية للعام 1998م والخاصة بالبيانات الدورية للشركات المساهمة العامة في الأردن وذلك من وجه نظر المدققين الخارجيين ومعدي البيانات المالية و المستثمرين كما هدفت الدراسة إلى معرفة وجهة نظر عينة

الدراسة حول مدى كفاية هذه التعليمات ومساهمتها في تحسين عملية اتخاذ القرارات من قبل مستخدمو البيانات المالية. تبين نتائج الدراسة إجماع كل من المدققين وممعدي البيانات والمستثمرين على أهمية البنود التي تضمنها تعليمات الإفصاح عن خدمة مستخدمو القوائم المالية وبمتوسط إجابة تراوح بين مهم ومهم جداً لغالبية العظمى من البنود. كما أظهرت نتائج الدراسة أن تعليمات الإفصاح تساعده في تحسين نوعية وكمية المعلومات المنشورة، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر المدققين وممعدي البيانات والمستثمرين في تقدير أهمية البنود التي تضمنها تعليمات الإفصاح إلا لعدد محدود من البنود.

– دراسة (الشلتوني، 2005)، بعنوان "مدى دلالة القوائم المالية كأدلة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمو القوائم المالية: دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية". هدفت الدراسة إلى توضيح مدى دلالة القوائم المالية كأدلة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمو القوائم المالية والوصول بها إلى المستوى المطلوب من الإفصاح عن المعلومات الواجبة النشر في القوائم المالية للمصارف الفلسطينية وفقاً للمعايير الدولية. وقد بيّنت الدراسة أن مستوى الإطلاع لدى أفراد العينة على معايير المحاسبة الدولية لا يأس به ولكنه ليس بالشكل المطلوب الذي يضمن إعداد القوائم المالية بشكل أكثر شفافية وموضوعية. كما أن المصارف الفلسطينية تتلزم بمعايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية حسب قوانين سلطة النقد وأن القوائم المالية التي تنشرها المصارف المحلية بوضعها الحالي تساعده المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية إلا أنها تحتاج إلى إيضاحات متممة لها.

— دراسة (الخوري، وبالقاسم، 2006)، بعنوان: أثر توقيت الإفصاح عن القوائم المالية على أسعار الأسهم وحجم التداول: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية.

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى استجابة بورصة عمان للمعلومات المحاسبية المنصورة بالتقارير المالية السنوية عند الإفصاح عن هذه التقارير وربط ذلك بتوقيت ذلك بتوقيت الإفصاح، بالإضافة إلى تحديد الأثر على كل من أسعار الأسهم وحجم التداول. بينت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي ومعنوي ذي دلالة إحصائية للإفصاح، كذلك دلت النتائج على اختلاف في استجابة حجم التداول وفقاً لتوقيت الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية فالشركات التي أفصحت عن تقاريرها مبكراً تأثر حجم أسهمها تأثيراً إيجابياً ومعنوياً عند الإفصاح عن التقارير المالية السنوية بينما لم يظهر أثر ذي دلالة إحصائية لحجم التداول على أسهم الشركات التي تأخرت في نشر تقاريرها المالية السنوية، ولم تظهر الدراسة أي أثر ذي دلالة إحصائية لإعلان التقارير السنوية أو توقيتها على عوائد الأسهم.

— دراسة بني خالد (2007) بعنوان "الإفصاح المحاسبي من جهة تأثره بكل من حجم الشركة ونوع نشاطها". هدف هذا البحث إلى دراسة الإفصاح المحاسبي من جهة تأثره بكل من حجم الشركة ونوع نشاطها. وقد استقى البيانات المتعلقة بحجم الشركة ممثلاً - بمجموع الموجودات - ونوعها من منشورات هيئة الأوراق المالية على موقعها الكتروني <http://www.jsc.gov.jo> إذ تم تحديد أربعة أنواع من الشركات المساهمة العامة الأردنية وفق نشاطها: البنوك، وشركات الخدمات، وشركات التأمين، والشركات الصناعية. أما الإفصاح المحاسبي فقد قام الباحث بتمثيله من خلال إعداد مؤشر نسبي، وذلك بتجهيز قائمة معيارية تشتمل

على بنود الإفصاح وأهمية كل بند من وجهة نظر المدققين. وقد توصل الباحث إلى عدة استنتاجات من أبرزها: انتفاء الأثر ذي الدلالة الإحصائية لحجم شركة المساهمة على مستوى الإفصاح في تقاريرها المالية السنوية في كل من قطاعات الصناعة والتأمين والبنوك. ورغم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للحجم على مستوى الإفصاح في قطاع الخدمات إلا أنَّ كلاً من معاملي الارتباط والتبيين أشاراً إلى ضعف هذه العلاقة، وهذه الاستنتاجات الجزئية بررت الاستنتاج الذي أشار إليه النموذج الكلي الذي تناول أثر حجم الشركة على مستوى الإفصاح في كل الشركات بغض النظر عن القطاع. فقد استنتج الباحث بانتفاء الأثر المعنوي للحجم على مستوى الإفصاح. أمّا في ما يتعلق بقياس أثر نوع نشاط الشركة المساهمة العامة الأردنية على مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية، فقد استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي، الذي أشار إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لنوع النشاط على مستوى الإفصاح. ولمعرفة مصادر الفروق قام الباحث بالاستعانة باختبار شبيه للمقارنات البدنية Sheffe Post Hoc Test لمعرفة مصادر الفروق بين النشاطات المختلفة، وقد تبين أنَّ الفروق تركزت بين كل من قطاع البنوك وقطاع التأمين، وهذا يعكس شكل الإفصاح الخاص لكل من هذين القطاعين والنتائج عن طبيعة نشاطهما.

– دراسة (مطر ونور، 2008) بعنوان "طبيعة وحدود الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم". إذ هدفت هذه الدراسة إلى توضيح طبيعة وحدود الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ، وقد أظهرت نتائج الدراسة على النحو التالي : الغالبية العظمى من عينة الدراسة (76%) تقريباً تؤيد

وضع معايير خاصة تحكم الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية الصادرة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أما في حالة تعذر وضع مثل تلك المعايير وذلك مراعاة لتكلفة الإفصاح عن المعلومات الذي ستتحمله المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وكذلك لخصوصية تلك المعلومات بالنسبة لهذا النوع من المنشآت التي توجب عليها حينئذ أن تطبق صورة مخففة من قواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعايير الدولية للتقارير المالية وذلك عن طريق توسيع مجال الإفصاح الاختياري على حساب الإفصاح الإلزامي.

– دراسة (أحمد، 2008) بعنوان "الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان". إذ هدفت الدراسة إلى إبراز دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية ، والتفرق بين صافي الربح المحاسبي وصافي التدفق النقدي، والتعرف على آراء ووجهات نظر كل من مسؤولي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان حول الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم سيولة الشركة وجودة أرباحها، ومدى تأثيرها على ما يتخذه من قرارات مالية في ممارساتهم الوظيفية . أما عينة الدراسة فقد بلغ عددها (95) فرداً منهم (30) فرداً من محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية و(65) فرداً من محللي الأوراق المالية في بورصة عمان، وقد أثبتت نتائج الدراسة أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعد أدلة مهمة لتقييم كل من سيولة المنشأة وجودة الأرباح من وجهة نظر محللي الائتمان ومحللي الأوراق المالية.

– دراسة (باشیخ ،2009) بعنوان "جذب المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأسهم السعودي". هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المستثمر عند اتخاذ قراره الاستثماري على المعلومات المحاسبية (البيانات المالية)، والمعلومات غير المحاسبية (المعلومات الاقتصادية ممثلة في الواقع الاقتصادي والنشرات الاقتصادية، والمعلومات الاجتماعية)، إذ قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية من خلال توزيع قوائم استقصاء على المستثمرين العاديين من الأهل والأصحاب والأصدقاء، وقد أكدت النتائج على أن المعلومات غير المحاسبية تعد أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمر في سوق الأسهم السعودي، وهذه المعلومات تمثل في الإشعارات، وموقع التداول، وموقع هيئة سوق المال، وموقع مختصة بالأسهم .مرتبة حسب الأهمية)، كما أوضحت نتائج الدراسة أن المعلومات المحاسبية تأتي في الدرجة الثانية بعد المعلومات غير المحاسبية من إندراجه تأثيرها على قرار المستثمر ،ويأتي تقرير مراقب الحسابات في الرتبة قبل الأخيرة من إندراجه الأهمية بعد بيان الدخل وتقرير مجلس الإدارة ،وتأتي الإيضاحات المتممة للبيانات المالية في المرحلة الأخيرة من إندراجه الأهمية بعد تقرير مراقب الحسابات.

– دراسة (الحواتمة، 2010) دراسة بعنوان قياس مدى تحقيق الإفصاح في التقارير المالية المنصورة للشركات الصناعية المساهمة العامة المتداولة في سوق عمان المالي دراسة ميدانية" ، وهدفت الدراسة إلى قياس مدى تحقيق الإفصاح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية ، والتعرف على مدى أهمية قيمة رأس المال في تحديد التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية الثلاث (المعيار المحاسبى الدولى "1"عنوان

عرض القوائم المالية؛المعيار المحاسبي الدولي "2" بعنوان المخزون ؛ المعيار المحاسبي "16" بعنوان المعدات والممتلكات والمصانع). ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتحليل القوائم المالية لـ (10) شركات صناعية مساهمة عامة متداولة في سوق عمان المالي مقاومة في رأس مالها. وفي ضوء ذلك جرى تجميع وتحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss. استخدام العديد من الأساليب الإحصائية لتحقيق أهداف الدراسة وبعد إجراء عملية التحليل لبيانات الدراسة وفرضياتها، وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن نسبة التفسير الإجمالية للمعايير المحاسبية الثلاث المتعددة في الدراسة حالياً بالشركات الصناعية المساهمة العامة (مجتمع الدراسة) بلغت (59.731%). وأن المعيار المحاسبي الدولي الأول فسر ما نسبته (43.484%). فيما فسر المعيار المحاسبي الدولي الثاني ما نسبته (6.270%). وأخيراً فسر المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر ما نسبته (9.977%)، وأنه لا يوجد اختلاف ذي دالة إحصائية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة الدخل الصادرة عن المنشآت الصناعية حسب الإختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم "1" عند مستوى دلالة (0.05). ولا يوجد اختلاف ذي دالة إحصائية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي الصادرة عن المنشآت الصناعية حسب الإختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم "1" عند مستوى دلالة (0.05). ولا يوجد اختلاف ذي دالة إحصائية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة التدفقات النقدية الصادرة عن المنشآت الصناعية حسب الإختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار

المحاسبي الدولي رقم "1" عند مستوى دلالة (0.05). ولا يوجد اختلاف ذي دالة إحصائية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في المعلومات المدرجة في الملاحظات والإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية الصادرة عن المنشآت الصناعية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم "1" عند مستوى دلالة (0.05)، ووجود اختلاف ذي دالة إحصائية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية الصادرة عن المنشآت الصناعية حسب الإختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم "1" عند مستوى دلالة (0.05)

(ب) الدراسات الأجنبية

"An Empirical Investigation of _____ - دراسة (Tawfik, 1990)، بعنوان: **Homogeneity of Information Needs for Diverse Users of Financial Statements: An Application of Data Expansion Approach to Enhance the Saudi Arabian Disclosure Standard-Setting"** هدفت الدراسة إلى إجراء دراسة إختبارية لتجانس احتياجات مستخدمو القوائم المالية في المملكة العربية السعودية بشأن المعلومات المحاسبية من أجل تطوير معيار العرض والإفصاح العام الذي أصدرته وزارة التجارة. وقد أظهرت الدراسة وجود فرق معنوي بين متطلبات المستخدمين الحكوميين وبقى قطاعات المستخدمين وعدم كفاية المتطلبات الحالية للمعيار للوفاء بكفاية الإحتياجات كذلك عدم التزام الشركات المساهمة بمتطلبات المعيار في تقاريرها المالية. وأوصت الدراسة بأن تستكمل وزارة التجارة بناء معايير المزاولات المحاسبية

وإصدارها بصفة إلزامية مع مطالبة المحاسبين القانونيين بالتقدير عن مدى التزام تقارير الشركات بمتطلبات المعايير.

– دراسة (Joshi & Al-mudhahki, 2001) بعنوان: " دراسة تطبيقية لدرجة التزام الشركات المدرجة أسهمها في بورصة البحرين بمعايير المحاسبة الدولي رقم (1)". وقد هدفت الدراسة إلى اختبار مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة البحرين و الملزمة بتطبيق معيار المحاسبة الدولية رقم (1) عرض القوائم المالية، وذلك من خلال عينة من (37) شركة من مختلف القطاعات، إذ تم اختيار (10) متطلبات إفصاح من المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ومقارنة مدى الالتزام بتلك المتطلبات الكبيرة الحجم مع الشركات متوسطة الحجم، وتشمل متطلبات الإفصاح التي تم دراستها ما يلي: مكونات البيانات المالية، الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية، فرضية الاستثمارية، المعلومات المقارنة، الإفصاح عن إعادة التصنيف (ثبات العرض)، التوفيق المناسباً، معلومات حول الأسهم، وصف الاحتياطيات، إفصاحيات قائمة الدخل، إفصاحات حول التوزيعات.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: هناك درجة التزام مرتفعة بمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح عن مكونات القوائم المالية والمعلومات المقارنة والامتثال لمعايير المحاسبة الدولية ومعلومات حول الأسهم. هناك التزام مناسباً بالإفصاح عن المتطلبات التالية: الإفصاح عن إعادة التصنيف، والتوزيعات، ووصف الاحتياطيات، والتوفيق المناسباً، وفرضية الاستثمارية، والإفصاح في قائمة الدخل. هناك اختلاف ذي دلالة إحصائية بين الشركات كبيرة الحجم والشركات متوسطة الحجم في تلبية متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1) فيما

يتعلق بمتطلب التوقيت المناسباً في إصدار البيانات المالية ووصف الاحتياطيات، إذ تبين أن الشركات كبيرة الحجم تميل بشكل أكبر لنشر بياناتها المالية في وقت مبكر مقارنة بالشركات الأصغر حجماً، وكذلك فإنَّ هذه الشركات تفصح بتفاصيل أكثر عن احتياطياتها، أما متطلبات الإفصاح الأخرى فلم يجد الباحثان فروقات بين الشركات الكبيرة الحجم ومتوسطة الحجم.

— دراسة (The Value of Accounting Disclosure: Al-Rashed, 2002)، بعنوان:

”Perceptions Investors“: هدفت الدراسة إلى قياس أهمية عناصر الإفصاح المحاسبي للمستثمرين على وجه الخصوص ولمستخدمو البيانات المالية عامة بدولة الكويت. وقد أظهرت النتائج أن التقارير السنوية لا تعد ذات فائدة ملحوظة للمستثمرين بالرغم من اهتمامهم بها أحياناً واستخدامهم بعض محتوياتها في تفعيل تداولاتهم. كما أظهرت النتائج شيئاً من الارتباطاً بين حجم المنشآت المالية ونوع الإفصاح المحاسبي إضافة إلى طبيعة المعلومات المنشورة المنشورة. أما ما يتعلق بالتقارير الفترية فقد أوضحت الدراسة أهميتها وخاصة لما تتضمنه من تنبؤات، الأمر الذي يستلزم الاهتمام بتلك التقارير مع تضمينها بعض المؤشرات المالية ذات العلاقة بأداء المنشآت المالية المدرجة بسوق الأوراق المالية بدولة الكويت.

— دراسة (The Association Between Firm Specific Alsaeed, 2000)، بعنوان:

”Characteristics and Disclosure: The Case of Saudi Arabia“: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الخصائص المحددة للمنشآت على مدى الإفصاح الطوعي لدى المنشآت غير المالية في سوق الأوراق المالية السعودي. وتم تحديد الخصائص وهي حجم المنشأة والديون والعملة وهامش الربح، والسيولة، ونوع الصناعة، وحجم مكتب التفتيش. بينت الدراسة أن هناك ارتباطاً

طريداً ذو دلالة معنوية بين مستوى الإفصاح لدى المنشآت وحجم المرأة أي أن المنشآت الكبيرة تهتم أكثر من المنشآت الصغيرة بتقديم المعلومات والإفصاح وبباقي المتغيرات لم تظهر علاقة ذات دلالة إحصائية مع الإفصاح. وقد اقترحت الدراسة عمل دراسات جديدة تتناول عناصر جديدة لم تتناولها هذه الدراسة مثل تقييم مدى الإفصاح لدى المنشآت المالية لدراسة العلاقة بين خصائص المنشآت والإفصاح الإلزامي.

— دراسة (Daske, and Gebhardt, 2006) بعنوان "International Financial Reporting Standards and Experts' Perceptions of Disclosure Quality" هدفت الدراسة إلى تقييم جودة القوائم المالية للمنشآت النمساوية والألمانية والسويسرية التي تبني المعايير الدولية لإعداد تقاريرها المالية (IFRS) إذ تم استخدام الإفصاح المتوفر في التقارير التي تم تحليلها بواسطة الخبراء. تبين من الدراسة أنَّ جودة الإفصاح زادت بشكل ملحوظ عند تبني معايير إعداد التقارير الدولية (IFRS) للدول الأوروبية الثلاث (النمسا، ألمانيا، السويد) إذ إنَّ أغلب المنشآت في العينة التي تم استخدامها في الدراسة أظهرت بشكل عام بأنَّ جودة التقارير المالية زادت بصورة ملحوظة مع تبني معايير إعداد التقارير الدولية (IFRS).

— دراسة (Jackson, and Madura, 2007) بعنوان "Impact of Regulation on the Information Flow Associated With Profit Warning" هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير تعليمات الإفصاح العادل الصادرة عن هيئة سوق المال (SEC) التي تتعلق بحصول جميع المشاركين في السوق على معلومات بشكل متساوٍ، وبذلك يمنع تدفق المعلومات إلى المحللين قبل المشاركين الآخرين. وبينت الدراسة أنه منذ تطبيق التعليمات المتعلقة بالإفصاح اعتمد

السوق بشكل قليل على إعلانات تحذيرات الأرباح وتبين أيضاً أنَّ تعليمات الإفصاح خفضت بصورة فعلية تسرب المعلومات إلى المحللين المفضلين المتعلقة بتوزيعات الأرباح إذ يتم نقل المعلومات المتعلقة بتوزيعات الأرباح قبل الإعلان الفعلي لتحذيرات الأرباح وبعد تطبيق تطبيقات الإفصاح.

(7-2) : وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:-

- أجريت الدراسات السابقة على عينة مختلفة عن عينة الدراسة الحالية، كما أجريت على مختلف القطاعات، وفي دول عديدة.
- بينما أجريت الدراسة الحالية على الشركات المساهمة الأردنية. استخدمت بعض الدراسات السابقة، أساليب الإحصاء الوصفي، ومعاملات ارتباطاً بيرسون، وتحليل الانحدار البسيط والمتمدد، وتشابهت الدراسة الحالية باستخدامها أسلوب التحليل الوصفي كغيرها من الدراسات السابقة.
- يتضح من الدراسات السابقة أنها تناولت موضوع الالتزام بالتطبيق الكلي.
- تناولت بعض هذه الدراسات جميع بنود الإفصاح وبعضها الآخر تناول عناصر أو بنود معينة. جميع الدراسات التي تناولت الالتزام، أظهرت أنه لا يوجد هنالك التزام بمتطلبات الإفصاح.
- ويتميز الدراسة الحالية أنها تعد امتداداً للأبحاث والدراسات التي تناولت الإفصاح ولكن معظمها في المنشآت الخدمية على حد علم الباحث إلا أن الدراسة الحالية تناولت الشركات المساهمة العامة التي تشمل (القطاع الصناعي، التجاري، السياحي).

الطريقة والإجراءات

(1 - 3) : منهجية الدراسة

(2 - 3) : مجتمع الدراسة وعينتها

(3 - 3) : أداة الدراسة

(4-3) : المعالجة الإحصائية

الفصل الثالث الطريقة والإجراءات

هدفت هذه الدراسة الحالية إلى التعرف على الإطار المفاهيمي للإفصاح، والتعرف على مدى توافر الإفصاح في الشركات المساهمة العامة الأردنية. وتضمن هذا الفصل: منهج الدراسة المتبعة، مجتمع الدراسة وعينتها، وأداة الدراسة ومصادر المعلومات، والمعالجة الإحصائية المستخدمة.

(3-1): منهجية الدراسة

يستند منهج الدراسة إلى المنهج الوصفي المستخدم باستخدام الأسلوب التطبيقي الذي يقوم على دراسة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية والمدرجة في سوق عمان المالي، حتى نهاية عام 2010. وذلك من أجل دراسة مستوى درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية في التقارير المالية وضمن الفترة المحددة والعوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح لهذه الشركات.

(3-2): مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة الحالية من الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي للعام 2011 إذ تم اختيار شركات مساهمة عامة بطريقة عشوائية وإجراء الدراسة المطلوبة عليها وفقاً لقواعد الإفصاح المحاسبية المنصوص عليها في التقارير المالية. أما عينة

الدراسة فقد شملت تحليل التقارير المالية السنوية لهذه الشركات وتحليل مستوى ، ودرجة الإفصاح فيها، 2007 – 2010.

(3-3) : أداة الدراسة

مصادر المعلومات الأولية: الاعتماد على التقارير المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي ملحق (1) إذ تم تحليل مستوى الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1).

مصادر المعلومات الثانوية: وهي الكتب، الدوريات، المقالات شبكة المعلومات الإلكترونية. وسوف تتحدد أداة الدراسة الحالية بالقوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي الأردني.

(3-4) : المعالجة الإحصائية

بغية تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها سوف يتم استخدام المعالجات الإحصائية المناسبة لكل سؤال من أسئلة البحث، وهي:

- المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري.
- لإصدار الحكم على درجة الالتزام في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العامة استخدم الباحث المعادلة الآتية:

$$\text{درجة الالتزام} = \frac{\text{الالتزام لربع سنوات} - \text{عدم الالتزام}}{\text{الالتزام لربع سنوات}}$$

$$\text{درجة الالتزام} = \frac{1.5}{5} = 0.80$$

إذ أن:

- (1) لا يلتزم
- (2) يلتزم لسنة واحدة
- (3) يلتزم لستين
- (4) يلتزم بثلاث سنوات
- (5) يلتزم لأربعة سنوات

وبهذا يصبح المقياس بالشكل التالي:

وعليه يصبح المقياس كالتالي:

من 1 - أقل من 1.80 لا يلتزم

من 1.80 - 2.60 يلتزم لسنة واحدة

من 2.61 - 3.41 يلتزم لستين

من 3.42 - 4.22 يلتزم لثلاث سنوات

من 4.23 فأكثر يلتزم لأربع سنوات

■ إختبار t لعينة واحدة لإختبار فرضيات الدراسة.

الفصل الرابع

نتائج التحليل واختبار الفرضيات

(1 - 4) : المقدمة

(2 - 4) : التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

(3 - 4) : اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

نتائج التحليل واختبار الفرضيات

(1 - 4) : المقدمة

يهدف هذا الفصل إلى عرض نتائج استخدام بعض الأساليب الإحصائية، من خلال تحليل بنود القوائم المالية ذات العلاقة بالدراسة الحالية وهي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة حقوق الملكية وبنود الملاحظات والإيضاحات، وتم استخدام الأوساط الحسابية لتقدير المستويات، والانحرافات المعيارية، وفقاً للآتي:

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة اختبار فرضيات الدراسة

(2 - 4) : التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

أولاً: ما درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في المركز المالي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية".

لوصف درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في المركز المالي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الالتزام، كما هو موضح بالجدول (4 - 1).

جدول (4 – 1)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية في تطبيق متطلبات

الإفصاح المحاسبي في المركز المالي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1)

القطاعات كل			القطاع التجاري			القطاع السياحي			القطاع الصناعي			متطلبات الإفصاح المحاسبي
درجة الالتزام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الالتزام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الالتزام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الالتزام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
ثلاث سنوات	0.85	3.80	ثلاث سنوات	0.76	3.50	ثلاث سنوات	0.86	4.00	ثلاث سنوات	0.93	3.90	قائمة المركز المالي

يتضح من الجدول (4 – 1) أن درجة الالتزام في تطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة المركز المالي من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية بشكل عام هي ثلاثة سنوات، أما على مستوى القطاع فيبين الجدول أن درجة الالتزام في تطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة المركز المالي من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية أيضاً كانت لثلاث سنوات، مع الاختلاف في قيم الأوساط الحسابية التي تراوحت بين أدنى قيمة وبالغة (3.50) للقطاع التجاري، وأعلى قيمة وبالغة (4.00) للقطاع السياحي.

ثانياً: ما درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الدخل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية".

لوصف درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الدخل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الالتزام، كما هو موضح بالجدول (4 – 2).

جدول (4 – 2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الدخل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1)

القطاعات كل			القطاع التجاري			القطاع السياحي			القطاع الصناعي			متطلبات الإفصاح المحاسبي
درجة الالتزام	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الالتزام	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الالتزام	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الالتزام	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
ثلاث سنوات	0.92	3.50	ثلاث سنوات	0.96	3.80	ثلاث سنوات	0.85	3.90	ستين	0.93	2.80	قائمة الدخل

يتضح من الجدول (4 – 2) أن درجة الالتزام في تطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة الدخل من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية بشكل عام هي ثلاثة سنوات، أما على مستوى القطاع ففيبين الجدول أن درجة الالتزام في تطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة الدخل من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية تراوحت بين السنين والثلاث سنوات، إذ كان التزام القطاع الصناعي لستين بمتوسط حسابي بلغ (2.80)، أما كل من القطاع السياحي والقطاع التجاري فكانت درجة الالتزام لثلاث سنوات مع الاختلاف في قيم الأوساط الحسابية، إذ كانت للقطاع السياحي (3.90) بالمقارنة مع القطاع التجاري بمتوسط حسابي بلغ (3.50).

ثالثاً: ما درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية".

لوصف درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الالتزام، كما هو موضح بالجدول (3 – 4).

جدول (4 – 3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية في تطبيق متطلبات

الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1)

القطاعات كل			القطاع التجاري			القطاع السياحي			القطاع الصناعي			متطلبات الإفصاح المحاسبي
درجة الالتزام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي										
ثلاث سنوات	0.85	3.90	ثلاث سنوات	1.05	3.80	ثلاث سنوات	0.73	4.00	ثلاث سنوات	0.77	3.90	قائمة التدفقات النقدية

يتضح من الجدول (4 – 3) أن درجة الالتزام في تطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية من

قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية بشكل عام هي ثلاثة سنوات، أما على مستوى القطاع فيبين الجدول أن

درجة الالتزام في تطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية

أيضاً كانت لثلاث سنوات، مع الاختلاف في قيم الأوساط الحسابية التي تراوحت بين أدنى قيمة وبالغة (3.80)

للمجموع التجاري، وأعلى قيمة وبالغة (4.00) للقطاع السياحي.

رابعاً: ما درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التغير في حقوق المساهمين وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية رقم (1) "عرض القوائم المالية".

لوصف درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التغير في حقوق المساهمين وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية رقم (1) "عرض القوائم المالية"، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الالتزام، كما هو موضح بالجدول (4).

جدول (4 – 4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التغير في حقوق المساهمين وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية رقم (1)

القطاعات ككل			القطاع التجاري			القطاع السياحي			القطاع الصناعي			متطلبات الإفصاح المحاسبي
درجة الالتزام	انحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الالتزام	انحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الالتزام	انحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الالتزام	انحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
ثلاث سنوات	0.81	3.93	ثلاث سنوات	0.89	3.70	ثلاث سنوات	0.79	3.90	ثلاث سنوات	0.77	4.20	قائمة التغير في حقوق المساهمين

يتضح من الجدول (4 – 4) أن درجة الالتزام في تطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة التغير في حقوق المساهمين من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية بشكل عام هي ثلاثة سنوات، أما على مستوى القطاع فيبين الجدول أن درجة الالتزام في تطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية أيضاً كانت ثلاثة سنوات، مع الاختلاف في قيم الأوساط الحسابية التي تراوحت بين أدنى قيمة وبالغة (3.70) للقطاع التجاري، وأعلى قيمة وبالغة (4.20) للقطاع الصناعي.

خامساً: ما درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الإيضاحات والتفسيرات وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية".

لوصف درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الإيضاحات والتفسيرات وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الالتزام، كما هو موضح بالجدول (4 – 5).

جدول (4 – 5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية في تطبيق متطلبات

الإفصاح المحاسبي في قائمة الإيضاحات والتفسيرات وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1)

القطاعات كل			القطاع التجاري			القطاع السياحي			القطاع الصناعي			متطلبات الإفصاح المحاسبي
درجة الالتزام	انحراف المعياري	المتوسط الحسابي										
ثلاث سنوات	0.98	3.77	ستين	1.29	3.40	ثلاث سنوات	0.78	3.70	ثلاث سنوات	0.86	4.20	قائمة الإيضاحات والتفسيرات

يتضح من الجدول (4 – 5) أن درجة الالتزام في تطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة الإيضاحات والتفسيرات من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية بشكل عام هي ثلاثة سنوات، أما على مستوى القطاع فيبين الجدول أن درجة الالتزام في تطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة الإيضاحات والتفسيرات من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية تراوحت بين السنتين والثلاث سنوات، إذ كان التزام القطاع التجاري لستين بمتوسط حسابي بلغ (3.40)، أما كل من القطاع السياحي والقطاع الصناعي فكانت درجة الالتزام لثلاث سنوات مع الاختلاف في قيم الأوساط الحسابية، إذ كانت للقطاع السياحي (3.70) بالمقارنة مع القطاع الصناعي بمتوسط حسابي بلغ (4.20).

٤ - ٣) اختبار فرضيات الدراسة

عمل الباحث في هذا الجانب على اختبار فرضيات الدراسة، حيث ترکزت مهمة هذه الفقرة على اختبار

مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة من خلال استخدام اختبار T لعينة واحدة وذلك كما يلي:

الفرضية الرئيسية الاولى (H_0)

لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في المركز المالي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية".

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، وكما هو موضح بالجدول (4)

.(6 -

جدول (4 - 6)

نتائج اختبار T لعينة واحدة للتزام الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في المركز المالي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1)

مستوى الدلالة Sig.*	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في المركز المالي
0.000	1.649	18.63	0.85	3.80	

يتبيّن من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4 - 6) أن الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في المركز المالي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (18.63) وهي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة (T) الجدولية البالغة (1.649). وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) (H_0) وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

تلزم الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في المركز المالي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

الفرضية الرئيسة الثانية (HO₂)

لا تلزم الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الدخل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، وكما هو موضح بالجدول (4).

جدول (4 – 7)

نتائج اختبار T لعينة واحدة للتزام الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الدخل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1)

مستوى الدلالة Sig.*	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الدخل
0.000	1.649	31.41	0.92	3.50	

يتبيّن من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4 – 7) أن الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الدخل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (31.41) وهي دلالة إحصائياً عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ بالمقارنة مع قيمة (T) الجدولية البالغة (1.649) . وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) (H_0) وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

تلزّم الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الدخل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

الفرضية الرئيسية الثالثة (H_0) لا تلزّم الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية". لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، وكما هو موضح بالجدول (4).

.(8 –

جدول (8 – 4)

نتائج اختبار T لعينة واحدة لالتزام الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم

(1)

مستوى الدلالة Sig.*	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التراجم الشركات المساهمة العامة الأردنية في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقات النقدية
0.000	1.649	26.57	0.85	3.90	

يتبيّن من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4 – 8) أن الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (26.57) وهي دلالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α) (≤ 0.05) بالمقارنة مع قيمة (T) الجدولية البالغة (1.649). وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) (H_0) وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على:

تلزم الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

الفرضية الرئيسية الرابعة (H_4)

لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التغير في حقوق المساهمين وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية".

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، وكما هو موضح بالجدول (4 – 9).

جدول (9 – 4)

نتائج اختبار T لعينة واحدة للالتزام الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع

تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التغير في حقوق المساهمين وفقاً لمعايير المحاسبة

الدولي رقم (1)

مستوى الدلالة Sig.*	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الالتزام الشركات المساهمة العامة الأردنية في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التغير في حقوق المساهمين
0.000	1.649	29.89	0.81	3.93	

يتبيّن من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4 – 9) أن الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التغير في حقوق المساهمين وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (29.89) وهي دالة إحصائيةً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة (T) الجدولية البالغة (1.649). وعليه ترفض الفرضية العدمية (H_0) وتقبل الفرضية البديلة التي تتصل على:

تلزم الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التغير في حقوق المساهمين وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

الفرضية الرئيسية الخامسة (H0₅)

لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الإيضاحات والتفسيرات وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية".

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، وكما هو موضح بالجدول (4).

جدول (4 – 10)

نتائج اختبار T لعينة واحدة للتزام الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الإيضاحات والتفسيرات وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1)

مستوى الدلالة Sig.*	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الإيضاحات والتفسيرات
0.000	1.649	29.64	0.98	3.77	

تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الإيضاحات والتفسيرات وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتبيّن من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4 – 10) أن الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الإيضاحات والتفسيرات وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (29.64) وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α) (≤ 0.05) بالمقارنة مع قيمة (T) الجدولية البالغة (1.649). عليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) (H_0) وتقبل

الفرضية البديلة التي تتصل على:

والجدول (4 – 11) يلخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة

جدول (4 – 11)

ملخص نتائج اختبار الفرضيات

نتيجة الفرضية الصفرية	نتيجة اختبار الفرضيات الإحصائية		الفرضية
	T الجدولية	T المحسوبة	
رفض	1.649	18.63	لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في المركز المالي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية"
رفض	1.649	31.41	لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الدخل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية"
رفض	1.649	26.57	لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية"
رفض	1.649	29.89	لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التغير في حقوق الساهمين وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية"
رفض	1.649	29.64	لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الإيضاحات والتفسيرات وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية"

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

(1 - 5) : النتائج

(2 - 5) : التوصيات

الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات

بعد أن تم إجراء المعالجة الإحصائية بفرضيات وأسئلة الدراسة تم التوصل إلى النتائج الآتية :
النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

السؤال الأول: ما درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في المركز المالي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية".

إذ أظهرت النتائج أن درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية في تطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة المركز المالي وعلى مستوى القطاع هي بشكل عام ثلاثة سنوات. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة **الحواتمة (2010)** التي بينت أن المعيار المحاسبي الدولي الأول فسر ما نسبته (43.48%). فيما فسر المعيار المحاسبي الدولي الثاني ما نسبته (6.27%). وأخيراً فسر المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر ما نسبته (9.97%). كما تتفق مع دراسة **Joshi & Al-Mudhahki (2001)** التي بينت أن هناك درجة التزام مرتفعة بمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح عن مكونات القوائم المالية والمعلومات المقارنة والامتثال لمعايير المحاسبة الدولية ومعلومات حول الأسهم.

هناك التزام مناسباً بالإفصاح عن المتطلبات التالية: الإفصاح عن إعادة التصنيف، والتوزيعات، ووصف الاحتياطات، والتقويم المناسب، وفرضية الاستمرارية، والإفصاح في قائمة الدخل.

السؤال الثاني: ما درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الدخل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية".

إذ أظهرت النتائج أن درجة الالتزام في تطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة الدخل من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية بشكل عام هي ثلاثة سنوات، أما على مستوى القطاع فيبين الجدول أن درجة الالتزام في تطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة الدخل من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية تراوحت بين السنتين والثلاث سنوات، وكان التزام القطاع الصناعي لستينات بمتوسط حسابي بلغ (2.80)، أما كل من القطاع السياحي والقطاع التجاري فكانت درجة الالتزام لثلاث سنوات مع الاختلاف في قيم الأوساط الحسابية. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة المهدي (2004) التي بينت بأن هناك توافقاً بين مستوى إفصاح الشركات عن بنود المعلومات في تقاريرها السنوية وبين الأهمية النسبية لهذه البنود وذلك على مستوى بنود المعلومات كل، غير أنَّ نتائج الارتباطُ الخاصة بمجموعات المعلومات الفرعية أظهرت عدم وجود علاقة لبعض المجموعات أهمها مجموعة المعلومات عن تنبؤات الإدارة. كما تتفق مع دراسة أبو ناصر والذنيبات (2005) التي أوضحت إجماع كل من المدققين ومدعي البيانات والمستثمرين على أهمية البنود التي تضمنها تعليمات الإفصاح عن خدمة مستخدمو القوائم المالية وبمتوسط إجابة تراوح بين مهم ومهماً جداً للغالبية العظمى من البنود. كما أظهرت نتائج الدراسة أن تعليمات الإفصاح تساعده في تحسين نوعية وكمية المعلومات المنشورة، وأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر المدققين ومدعي البيانات والمستثمرين في تقييم أهمية البنود التي تضمنها تعليمات الإفصاح إلا لعدد محدود من البنود.

السؤال الثالث: ما درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية".

بينت النتائج أن درجة الالتزام في تطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية بشكل عام هي ثلاثة سنوات، أما على مستوى القطاع فيبين الجدول أن درجة الالتزام في تطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية أيضاً كانت ثلاثة سنوات. وهو ما يتفق مع دراسة الخوري وبالقاسم (2006) والتي بينت وجود تأثير إيجابي ومحظوظ ذي دلالة إحصائية للإفصاح. كما تتفق مع دراسة مطر ونور (2008) التي أشارت أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة (76%) تقريباً تؤيد وضع معايير خاصة تحكم الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية الصادرة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أما في حالة تعذر وضع مثل تلك المعايير وذلك مراعاة لتكلفة الإفصاح عن المعلومات الذي ستحمله المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وكذلك لخصوصية تلك المعلومات بالنسبة لهذا النوع من المنشآت فيجب عليها حينئذ أن تطبق صورة مخففة من قواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعايير الدولية للتقارير المالية وذلك عن طريق توسيع مجال الإفصاح الاختياري على حساب الإفصاح الإلزامي.

السؤال الرابع: ما درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التغيير في حقوق المساهمين وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية".

إذ بينت النتائج أن درجة الالتزام في تطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة التغيير في حقوق المساهمين من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية بشكل عام هي ثلاثة سنوات، أما على مستوى القطاع فيبين الجدول أن درجة الالتزام في تطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية أيضاً كانت ثلاثة سنوات. وهذه الدراسة تتفق مع دراسة Daske & Gebhardt (2006) التي بينت أنَّ جودة الإفصاح زادت بشكل ملحوظ عند تبني معايير إعداد التقارير الدولية (IFRS) للدول الأوروبية الثلاث (النمسا، ألمانيا، السويد) إذ إنَّ أغلب المنشآت في العينة التي تم استخدامها في الدراسة أظهرت بشكل عام بأنَّ جودة التقارير المالية زادت بصورة ملحوظة مع تبني معايير إعداد التقارير الدولية (IFRS). كما تتفق ودراسة Joshi & Al-Mudhahki (2001) التي أوضحت وجود درجة التزام مرتفعة بمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح عن مكونات القوائم المالية والمعلومات المقارنة

والإمتثال لمعايير المحاسبة الدولية ومعلومات حول الأسهم. وأن هناك التزاماً مناسباً بالإفصاح عن المتطلبات التالية: الإفصاح عن إعادة التصنيف، والتوزيعات، ووصف الاحتياطات، والتوفيق المناسب، وفرضية الاستمرارية، والإفصاح في قائمة الدخل.

السؤال الخامس: ما درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الإيضاحات والتفسيرات وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية". إذ بينت النتائج أن درجة الالتزام في تطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة الإيضاحات والتفسيرات من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية بشكل عام هي ثلاثة سنوات، أما على مستوى القطاع فيبين الجدول أن درجة الالتزام في تطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة الإيضاحات والتفسيرات من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية تراوحت بين السنتين والثلاث سنوات. وهذه النتيجة تختلف ودراسة Al - Rashed (2002) الموضحة أن التقارير السنوية لا تعد ذات فائدة ملموسة للمستثمرين بالرغم من اهتمامهم بها أحياناً واستخدامهم لبعض محتوياتها في تعديل تداولاتهم. كما أظهرت النتائج شيئاً من الارتباطاً بين حجم المنشآت المالية ونوع الإفصاح المحاسبي إضافة إلى طبيعة المعلومات المنشورة المنشورة. أما ما يتعلق بالتقارير الفترية فقد أوضحت الدراسة أهميتها وخاصة لما تتضمنه من تنبؤات، الأمر الذي يستلزم الاهتمام بتلك التقارير مع تضمينها بعض المؤشرات المالية ذات العلاقة بأداء النشأت المالية المدرجة بسوق الأوراق المالية بدولة الكويت. فيما تتفق هذه النتيجة ودراسة Alsaeed (2000) التي بينت أن هناك ارتباطاً طردياً ذات دلالة معنوية بين مستوى الإفصاح لدى المنشآت حجم المنسأة أي ان المنشآت الكبيرة تهتم أكثر من المنشآت الصغيرة بتقديم المعلومات والإفصاح وبقي المتغيرات لم تظهر علاقة ذات دلالة إحصائية مع الإفصاح.

النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الاولى (H0₁)

لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في المركز المالي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية".
إذ بينت النتائج أن الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) تلتزم في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في المركز المالي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1).

وهذه النتيجة تتفق ودراسة المهندسي (2004) التي بينت بأن هناك توافقاً بين مستوى إفصاح الشركات عن بنود المعلومات في تقاريرها السنوية وبين الأهمية النسبية لهذه البنود وذلك على مستوى بنود المعلومات كل، غير أنَّ نتائج الارتباطُ الخاصة بمجموعات المعلومات الفرعية أظهرت عدم وجود علاقة لبعض المجموعات أهمها مجموعة المعلومات عن تبعيات الإدارية. كما وتتفق ودراسة صيام (2005) التي أوضحت أن هناك تأييداً كبيراً للالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن لما لهذا التطبيق من إيجابيات.

الفرضية الرئيسية الثانية (H0₂)

لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الدخل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية. وفيها اتضح أن الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) تلتزم في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي

في قائمة الدخل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1). وهذه النتيجة تتفق دراسة أبو ناصر والذيبات (2005) التي بينت إجماع كل من المدققين ومدعي البيانات والمستثمرين على أهمية البنود التي تضمنها تعليمات الإفصاح عن خدمة مستخدمو القوائم المالية وبمتوسط إجابة تراوح بين مهم ومهماً جدًا للغالبية العظمى من البنود. كما أظهرت نتائج الدراسة أن تعليمات الإفصاح تساعد في تحسين نوعية وكمية المعلومات المنشورة. كما وتنتفق دراسة الشلتوني (2005) التي بينت أن المصارف الفلسطينية تتلزم بمعايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية حسب قوانين سلطة النقد وأنَّ القوائم المالية التي تنشرها المصارف المحلية بوضعها الحالي تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية إلا أنها تحتاج إلى إيضاحات متممة لها.

الفرضية الرئيسية الثالثة (HO_3)

لا تتلزم الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية". إذ تبين أن الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) تتلزم في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1). وهذه النتيجة تتفق دراسة مطر ونور (2008) التي بينت أنَّ الغالبية العظمى من عينة الدراسة (76%) تقريباً تويد وضع معايير خاصة تحكم الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية الصادرة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أما في حالة تعذر وضع مثل تلك المعايير وذلك مراعاة لكافة الإفصاح عن المعلومات الذي ستتحمله المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وكذلك لخصوصية تلك المعلومات بالنسبة لهذا النوع من المنشآت فيجب عليها حينئذ أن تطبق صورة مخففة من قواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعايير الدولية للتقارير المالية وذلك عن طريق توسيع مجال الإفصاح اختياري على حساب الإفصاح الإلزامي. كما وتنتفق ونتيجة دراسة الحواتمة (2010) التي بينت أنَّ المعيار المحاسبي الدولي الأول فسر ما نسبته (43.48%). فيما فسر المعيار المحاسبي الدولي الثاني ما نسبته (6.27%). وأخيراً فسر المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر ما نسبته (9.977%).

الفرضية الرئيسية الرابعة (HO₄)

لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التغيير في حقوق المساهمين وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية". إذ أظهرت النتائج أن الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) تلتزم في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التغيير في حقوق المساهمين وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1). وهذه النتيجة تتفق ودراسة **Daske & Gebhardt (2006)** التي بيّنت أنَّ جودة الإفصاح زادت بشكل ملحوظ عند تبني معايير إعداد التقارير الدولية (IFRS) للدول الأوروبية الثلاث (النمسا، ألمانيا، السويد) إذ إنَّ أغلب المنشآت في العينة التي تم استخدامها في الدراسة أظهرت بشكل عام بأنَّ جودة التقارير المالية زادت بصورة ملحوظة مع تبني معايير إعداد التقارير الدولية (IFRS). كما تتفق ودراسة **Joshi & Al-Mudhahki (2001)** التي أوضحت وجود درجة التزام مرتفعة بمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح عن مكونات القوائم المالية والمعلومات المقارنة والامتثال لمعايير المحاسبة الدولية ومعلومات حول الأسهم. وأن هناك التزاماً مناسباً بالإفصاح عن المتطلبات التالية: الإفصاح عن إعادة التصنيف، والتوزيعات، ووصف الاحتياطات، والتقويم المناسباً، وفرضية الاستمرارية، والإفصاح في قائمة الدخل

الفرضية الرئيسة الخامسة (H0₅)

لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الإيضاحات والتفسيرات وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية". وهذه النتيجة تختلف ودراسة Al - Rashed (2002) الموضحة أن التقارير السنوية لا تعد ذات فائدة ملموسة للمستثمرين بالرغم من اهتمامهم بها أحياناً واستخدامهم لبعض محتوياتها في تفعيل تداولاتهم. كما أظهرت النتائج شيئاً من الارتباطاً بين حجم المنشآتالمالية ونوع الإفصاح المحاسبي إضافة إلى طبيعة المعلومات المنشورة المنشورة. أما ما يتعلق بالتقارير الفترية فقد أوضحت الدراسة أهميتها وخاصة لما تتضمنه من تنبؤات، الأمر الذي يستلزم الاهتمام بتلك التقارير مع تضمينها بعض المؤشرات المالية ذات العلاقة بأداء النشّات المالية المدرجة بسوق الأوراق المالية بدولة الكويت. فيما تتفق هذه النتيجة ودراسة Alsaeed (2000) التي بيّنت أن هناك ارتباطاً طردياً ذا دلالة معنوية بين مستوى الإفصاح لدى المنشآتوحجم المرأة أي أن المنشآتكبيرة تهتم أكثر من المنشآتصغيرة بتقديم المعلومات والإفصاح وبقي المتغيرات لم تظهر علاقة ذات دلالة إحصائية مع الإفصاح.

(2-5) التوصيات:

- تشجيع الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) على الالتزام في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الدخل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1).
- العمل على حث الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) على تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1).
- العمل على حث الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) على تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التغير في حقوق المساهمين وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية".
- العمل على حث الشركات المساهمة العامة الأردنية (قطاع صناعي، قطاع سياحي، قطاع تجاري) على الالتزام في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الإيضاحات والتفسيرات وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية".
- الاهتمام بتطبيق دراسات أخرى تناولت موضوع الدراسة الحالية.
- أخذ النتائج بعين الاعتبار والعمل على الأخذ بالتوصيات التي خرجت بها الدراسة.

قائمة المراجع

- (1 - 5) : المراجع العربية
- (2 - 5) : المراجع الأجنبية

١-٥) المراجع العربية

١. أبو ناصر، محمد حسين و الذيبات، علي عبد القادر، (2005) "أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمو البيانات المالية" مجلة دراسات، مجلد 32، عدد ١، ص 115-139.
٢. احمد، عبد الناصر شحده السيد (2008). "الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان ". رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان.
٣. باشيخ، عبد اللطيف بن محمد عبدالرحمن (2005) كيفية استثمار المعلومات المحاسبية في سوق الأسهم، ورقة عمل مقدمة. إلى الندوة الحادية عشرة لسبل تطوير المحاسبة دور المعلومات المحاسبية في تنشيط سوق الأوراق المالية.
٤. باشيخ، عبد اللطيف (2009) "كيفية استثمار المعلومات المحاسبية في سوق الأسهم" ، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة دور المعلومات المحاسبية في تنشيط سوق الأوراق المالية، جامعة الملك سعود، 14 – 15 ذي القعده، الموافق 5 – 6 ديسمبر، ص ص 1 - 17.
٥. البستاني، شذى محمد رضا حسين (2005) القياس والإفصاح المحاسبي عن كلف النوعية دراسة تطبيقية في الشركة العامة لتعبئة الغاز، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين – جامعة بغداد.

6. بني خالد، حمود حميدي عواد (2007) أثر حجم الشركة ونوع نشاطها على مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 29(1).
7. جرن، بسام، (2003) "أهمية التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة الصناعية الأردنية بالنسبة لقرارات المستثمر في بورصة عمان". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان.
8. الجمال، أحمد ماجد (2008). الرؤية المالية للموازنة الوظيفية، مجلة الثورة، العدد 12، ص 36.
9. جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (2009) "الأردن" الترجمة العربية المعتمدة لكتاب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2009، عمان، الأردن.
10. الجميلي، علي (2004). رقابة الهيئات المستقلة على تنفيذ الموازنة العامة (الجمهورية العراقية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد.
11. الجهني، عيد بن عبد الله (2004). أثر العجز في الإنفاق الحكومي على ربحية واحتياطيات النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية. قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والإدارة جامعة الملك عبدالعزيز -جدة -المملكة العربية السعودية.
12. حمدان، مأمون (2002). مقدمة عن معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة دمشق.

13. حميدات، جمعة(2004). مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
14. الحواتمة، عمر محمد مسلم (2010). قياس مدى تحقيق الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة المتداولة في سوق عمان المالي (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط عمان، الأردن.
15. الحيالي، وليد ناجي (1996). المحاسبة المتوسطة مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي، دار حنين - عمان.
16. خريوش، حسني علي (2004) استشراف تمويل التعليم الجامعي في الأردن المشاكل والحلول المقترحة، بحث منشور، قسم العلوم المالية، الجامعة الهاشمية.
17. الخطيب، خالد (2002). الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي، جامعة العلوم التطبيقية، الاردن.
18. الخوري، رتاب سالم و بالقاسم، مسعود محمد، (2006) "أثر توقيت الإفصاح عن القوائم المالية على أسعار الأسهم وحجم التداول دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد 2، عدد 2 ، ص ص 186 - 163 .
19. خوري، نعيم سانا (2000). محاسبة الأدوات المالية_ مجلة البنوك في الأردن، ع9، مج 20 تشرين الثاني، ص ص36-41.

20. الزعبي، يامن خليل (2005)، "القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان (دراسة ميدانية)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
21. السلطان، سلطان أبو المكارم وصفي (1990). المحاسبة في الوحدات الحكومية والتنظيمات الاجتماعية الأخرى مع عرض وتحليل النظام السعودي-الرياض، دار المريخ للنشر.
22. السيد، محى الدين رشاد طرابزوني (1983). أصول المحاسبة الحكومية، مؤسسة مها، ط2.
23. شاور ، عصام (1993). المالية والتشريع المالي، ط6، جامعة دمشق.
24. الشباني، وليد محمد عبدالله (2004). دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود.
25. الشلتوني، فايز زهدي، (2005). " مدى دلالة القوائم المالية كأدلة للافصاح عن المعلومات الضرورية الالزمة لمستخدمي القوائم المالية دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنصوصة للمصارف الفلسطينية" رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة.
26. صيام، وليد زكرياء،(2005) " إيجابيات ومعوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن دراسة إستكشافية لرأي القائمين على مهنة المحاسبة " المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد 1، عدد 2، ص 1 - 16.
27. العشماوى ، محمد عبد الفتاح (2007) تجارب دولية في حماية المال العام الملتقى العربي الأول : آليات حماية المال العام والحد من الفساد المالي والإداري، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، شرم الشيخ.

28. فهمي، ليلى عبد الحميد (2004). *النظام المحاسبي لموازنة البرامج والأداء وتبسيب النفقات*، كلية التجارة بنات جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية، ملتقى موازنة البرامج والأداء في الجامعات العربية دمشق الجمهورية العربية السورية.
29. قاسم، عبد الرزاق(2003). *المعيار رقم 1 تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى*، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، ورقة عمل. أعدت ضمن الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين السوريين.
30. لوندي، فهيم(2002). المحاسبة عن القيمة العادلة في البنوك التجارية والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية: دراسة تطبيقية في المملكة الأردنية الهاشمية. *مجلة علمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة جامعة طنطا، ع 1، ص ص121-182.
31. المبيضين، أحمد محمد مصطفى(2007). *تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية*. رسالة جامعية. جامعة آل البيت، كلية إدارة المال والأعمال، قسم المحاسبة.
32. المطرانة، غسان فلاح (2006)، *تدقيق الحسابات المعاصر*، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع وطباعة، عمان،
33. مطر، محمد، ونور، عبدالناصر (2008). " طبيعة وحدود الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم" المؤتمر العلمي المهني الثامن "للفترة ما بين 18 – 19 تشرين الأول، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.
34. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، (2009).

35. المهدي، محمد عبد الله علي (2004) "أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم، رسالة ماجستير غير منشورة. عدن. اليمن.
36. موداهكي، جواهر و جوشى، بريمالل، (2001) " دراسة تطبيقية لدرجة التزام الشركات المدرجة أسمها في بورصة البحرين بمعايير المحاسبة الدولي رقم (1)". مجلة الإدارية المالية والتحليل. مجلد 14 ، عدد 2، ص . (43-54)
37. نور، أحمد (2003). المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية. _ مصر، الإسكندرية: الدار الجامعية.
38. ياسين، محمد(2003). واقع الإنفاق الجاري في الوحدات الإدارية الحكومية في سوريا، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة دمشق، سوريا.

1. Al-Rashed, Wael (2002) "**The Value of Accounting Disclosure: Investors Perceptions**", Journal of Economics and Administrative Sciences. Volume, 18, Number, 2, P101-125.
2. Alsaeed, Khalid (2000) "**The Association between Firm-SpecificCharacteristics and Disclosure: The Case of Saudi Arabia**".
3. American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), (1996) Statement on Auditing Standards No.78: Consideration of Internal Control in a Financial Statement Audit, **Journal of Accountancy**, p 85-91.
4. American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), Statement on Auditing Standards No.78: Consideration of Internal Control in a Financial Statement Audit, **Journal of Accountancy**, February 1996 p 85-91.
5. Arens, Alvin A. & James K. Ioebbecke (1997). "**Auditing: An Integrated Approach**", 7rd ed., Prentice – Hall, Inc. New Jersey.
6. Beaugrand, Loko B. & Mlachila, M. (2002) "**The Choice between External and Domestic Debt in Financing Budget Deficits: The Case Central and West African Countries**", IMF. Working Paper.
7. Bragg, Steven M. (2003). **The Ultimate Accountants' Reference: Including GAAP, IRS & SEC Regulations, Leases, and More**. John Wiley & Sons, Inc.. ISBN 0471771554.
8. Bushman & Smith, (2001) **The Role Of Financial-Accounting information in Strengthening Corporate Control mechanisms to Alleviate Corporate Corruption**. published by The Center for International Private Enterprise (CIPE)

9. Clark, Myrtle W. & Jack, Cathey M. & Richard G. Schroeder (2001). **Accounting Theory and Analyses**, John Wiley & Sons, Inc. Page (19).
10. Daske, Holger and Gebhardt, Gnther, (2006) "International Financial Reporting Standards and Experts. Perceptions of Disclosure Quality", Accounting Foundation, The University of Sydney, Vol. 42, 2006, P 461-498
11. Garrod, Neil and Hadi, Mahdi (1999), "An Empirical Investigation of the Information Content of Cash Flow and Cash Flow Per Share", Arab **Journal of Administrative Sciences**, Vol. 6, No.1. pp. 153-170.
12. Ijiri , Yuji & Jaedicke, Robert (1998), "The effects of Accounting Measurement", Growth Quarterly" **Journal of Economics**, 70: 65—94 Op.Cit,PP168-199.
13. Jackson, Dave and Madura, Jeff, (2007)" Impact of Regulation Fair Disclosure on The Information Flow Associated With Profit Warning", **Journal of Economics and Finance**, Volume 31Number 1 ,2007, P 59-74.
14. James, D. Funk & lee, Yang W. & wang, richared Y. (2000) **Institutionalizing information quality practice the S.C Johnson wax case, journal manegment formation**, volum (23) pp34-33.
15. Matthias, Muller (2004). **International Accounting Standards Summaries of the Standards, Financial Instruments, Recognition And Measurement.**
16. Obaidat, Ahmad N. (2007) **Accounting Information Qualitative Characteristics Gap:** Evidence from Jordan, International Management Review Vol. 3 No. 2 2007.
17. Rodica BădiNă (2000) **Constantin Brâncisi” University Tg-Jiu. Country: Romania; Phone:** 0729/024900.

18. TAWFIK MOHAMED SHERIF ,(1990) **An Empirical Investigation of Homogeneity of Information Needs for Diverse Users of Financial Statements: An Application of Data Expansion Approach to Enhance the Saudi Arabian Disclosure Standard-Setting** JKAU: Econ. & Adm. vol. 3, pp. 107-132 (1410 A.H./1990 A.D.)
19. Walker David M. (2006). **FISCAL YEAR 2006 U.S. GOVERNMENT FINANCIAL STATEMENTS**, United States Government Accountability Office.